الخاتمة

في الأئمّة الأربعة وأصحاب الكُتب السّتّة

١ ـ الإمام أبو حنيفة

٨٠ ـ ١٥٠هـ

نسبه وعمره:

هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى، أقدم الأئمة الأربعة مولداً، وأكثرهم بين المسلمين أتباعاً، ولد بالكوفة، واختلف في سنة مولده على ثلاثة أقوال، قيل: سنة ٦٣هـ، وقيل: سنة ٧٠، وقيل: ٨٠، والمشهور هو الثالث، وإن كان بعض الباحثين رجح الرواية الثانية لنقول وروايات، ترجح لديه العمل بها[١]. وتوفي ببغداد سنة ١٥٠هـ، وقبره لا يزال هناك معروفاً يزار في حي مسمى باسمه وهو «الأعظمية» نسبة إلى الإمام الأعظم.

نشأته ومدرسته:

نشأ بالكوفة، وقد كانت من أكبر الأمصار الإسلامية في ذلك العصر، وأحفلها بالعلماء من كل فئة، وأشهرها بأئمة اللغة من نحو وصرف وأدب وغيرها، درس علم الكلام أولاً حتى برع فيه، وبلغ فيه مبلغاً يشار إليه بالأصابع، ثم التحق بحلقة حماد شيخ فقهاء الكوفة، وتتصل حلقة حماد بعبد الله بن مسعود، إذ هو تلقى العلم عن إبراهيم النخعي الذي تلقاه عن علقمة بن قيس الذي تلقاه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ثم ما زال يداوم على حضور حلقة شيخه حماد حتى توفي (١٢٠)، فاتفق رأي تلامذته على استخلاف أبي حنيفة مكانه، فانتهت إليه رئاسة مدرسة الكوفة

(١) منهم ابن حبان، واقتصر على ذلك في كتابه «الضعفاء»، وانظر تأنيب الخطيب ص١٩ فما بعدها.

التي عرفت بمدرسة الرأي، وأصبح إمام فقهاء العراق غير منازع، وسارت بذكره الركبان، واجتمع مع أشهر علماء عصره، بالبصرة ومكة والمدينة، ثم ببغداد بعد أن بناها المنصور، وناقشهم واستفاد منهم واستفادوا منه، وما زالت شهرته تتسع حتى غدت حلقته مجمعاً علمياً يجتمع فيها كبار المحدثين كعبد الله بن المبارك، وحفص بن غياث، مع كبار الفقهاء كأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد، مع كبار الزهاد والعباد كالفضيل بن عياض وداود الطائي، وما زال قائماً بأمانة العلم مع الاجتهاد في العبادة والاستقامة في المعاملة والزهد في الدنيا، والنصيحة لله ولرسوله وللمسلمين حتى لحق بربه راضياً مرضياً.

أصول مذهبه:

أخرج البيهقي عن يحيى بن خريس، قال: شهدت سفيان وأتاه رجل، فقال ما تنقم على أبي حنيفة؟ قال: وماله؟ قال: قد سمعته يقول: «آخذ بكتاب الله، فإن لم أجد فبسنة رسول الله ﷺ، فإن لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسوله، أخذت بقول أصحابه من شئت منهم، وأدع قول من شئت ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم. فأما إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي وابن سيرين والحسن، وعطاء، وابن المسيب ـ وعد رجالاً ـ فقوم اجتهدوا فأجتهد كما اجتهدوا»[1]، وفي رواية: «فما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول الله ﷺ والآثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات».. إلخ.

أما اجتهاده فيما لم يكن فيه نص من كتاب ولا سنة ولا قول صحابة، فقد كان مرجعه إلى القياس، ومن أنواع القياس عنده الاستحسان الذي فسر بأنه قياس خفي في مقابلة قياس جلي.

الضجة الكبرى حوله:

تلك هي أصول مذهبه العامة في الفقه والاجتهاد، وهي كما ترى أصول تتفق مع أصول الأئمة، وخاصة الأئمة الثلاثة الآخرين، وكان من

---

(١) مفتاح الجنة ص٣٤.

حق أبي حنيفة أن يمر اسمه في التاريخ عبقاً عاطراً مجمعاً على جلالته وعظيم خدماته للإسلام، بما وطد من أركان الفقه وما أخرج للدنيا من علماء أجلاء، ولكنا نرى هذا الإمام قد أثيرت في عصره ضجة كبرى حوله، كما استمرت هذه الضجة بعد وفاته، وانقسم الناس في أمره بين معترف بفضله، مذعن لعلمه، مقر بإمامته وهؤلاء هم جمهور المسلمين وبين حاقد عليه ينفر الناس عنه وعن فقهه، ويسيء الظن به وبأصحابه، فما هو سر ذلك يا ترى؟ ومن هم هؤلاء الطاعنون؟

أسباب هذه الضجة:

١ ـ أن أبا حنيفة كان أول من توسع في استنباط الفقه من أئمة عصره، وفي تفريع الفروع على الأصول، وافتراض الحوادث التي لم تقع، وقد كان العلماء من قبله يكرهون ذلك، ويرون فيه ضياعاً للوقت ومشغلة للناس فيما لا فائدة فيه، وقد كان زيد بن ثابت إذا سئل عن مسألة يقول: هل وقعت؟ فإن قالوا: لا قال: ذروها حتى تقع. أما أبو حنيفة فكان يرى غير ذلك إذ وظيفة المجتهد تمهيد الفقه للناس، والحوادث وإن لم تكن واقعة زمن المجتهد لكنها ستقع، وإليك ما يعبر عن وجهة نظره كما ذكر الخطيب[1].

«عندما نزل قتادة الكوفة قام إليه أبو حنيفة، فقال له: يا أبا الخطاب ما تقول في رجل غاب عن أهله أعواماً، فظنت امرأته أن زوجها مات، فتزوجت ثم رجع زوجها الأول، ما تقول في صداقها؟ وكان أبو حنيفة قد قال لأصحابه الذين اجتمعوا إليه: لئن حدث بحديث ليكذبن، ولئن قال برأي نفسه ليخطئن. فقال قتادة: ويحك، أوقعت هذه المسألة؟ قال: لا. قال: فلم تسألني عما لم يقع؟ قال أبو حنيفة: إنا لنستعد للبلاء قبل نزوله، فإذا ما وقع، عرفنا الدخول فيه والخروج منه».

وقد عرفت مدرسة أبي حنيفة بمدرسة (الأرأيتيين) أي: الذين

---

(١) تاريخ بغداد ١٣/٣٤٨.

يفترضون الوقائع بقولهم: (أرأيت لو حصل كذا؟ أرأيت لو كان كذا؟) فقد سأل مالكاً رحمه الله بعض تلاميذه يوماً عن حكم مسألة فأجابه، فقال تلميذه: أرأيت لو كان كذا؟ فغضب مالك وقال: هل أنت من الأرأيتيين، هل أنت قادم من العراق؟

أخرج ابن عبد البر عن مالك قال: أدركت أهل هذه البلاد، وإنهم ليكرهون هذا الإكثار الذي في الناس اليوم، قال ابن وهب: يريد المسائل.

وقال مالك: إنما كان الناس يفتون بما سمعوا وعلموا، ولم يكن هذا الكلام الذي في الناس اليوم.

وأخرج أيضاً أن عبد الملك بن مروان سأل ابن شهاب عن شيء، فقال له ابن شهاب: أكان هذا يا أمير المؤمنين؟ قال: لا. قال: فدعه فإنه إذا كان أتى الله بفرج[1].

وأخرج بسنده إلى الشعبي، وكان من أئمة الحديث في العراق: «والله لقد بغض هؤلاء القوم إليّ المسجد حتى لهو أبغض إليَّ من كناسة داري، قلت: من هم يا أبا عمرو؟ قال: الأرأيتون (كذا بالأصل ولعل صوابها الأرأيتيون) قال: ومنهم الحكم وحماد وأصحابهم» اهـ، وحماد شيخ أبي حنيفة.

وأخرج عن الشعبي أيضاً قوله: «ما كان أبغض إليّ من «أرأيت»»[2].

وبهذا التوسع الذي سار عليه أبو حنيفة في التفريع والاستنباط حتى بلغت المسائل التي عرفت في فقهه حداً كبيراً جداً أوصلها صاحب «العناية في شرح الهداية» إلى ألف ألف ومائتي ألف وسبعين ألفاً ونيفاً[3]، وهو عدد ضخم، ولو قيل: إنه على سبيل المبالغة فالقدر الثابت على أقل تقدير هو

---

(١) جامع بيان العلم ٢/١٤٣.

(٢) المصدر السابق ٢/١٤٦.

(٣) النكت الطريفة: ص٥.

أكثر مما أثر عن أي إمام آخر. وقد عبر بعض الناقمين على أبي حنيفة عن سخطه لكثرة تفريعه بقوله: «هو أجهل الناس بما كان وأعلمهم بما لم يكن»[1].

٢ ـ كان أبو حنيفة يتشدد في قبول الأخبار، ويشترط لذلك شروطاً صعبة، نظراً لانتشار الوضع في الحديث، وكان العراق في عصره مصدر الحركات الفكرية والثورية في العالم الإسلامي، ومن ثم كان مصدراً خصباً للوضع، ومرتعاً سهلاً للوضاعين، مما دعا أبا حنيفة إلى التثبت والاحتياط، فلم يقبل إلا الأحاديث المشهورة الفاشية في أيدي الثقات، وهو في ذلك يذهب إلى أوسع مما ذهب المحدثون في الاحتياط والتشدد، مما دعاه إلى تضعيف أحاديث هي عندهم صحيحة مقبولة.

٣ ـ وكان من جهة أخرى يذهب إلى الاحتجاج بالمرسل إذا كان الذي أرسله ثقة، خلافاً لما ذهب إليه جمهور المحدثين، مما جعله يستدل بأحاديث هي عندهم ضعيفة لا يعمل بها.

٤ ـ ونتيجة لتضييق أبي حنيفة من دائرة العمل بالحديث في الحدود التي رسمها واطمأن إليها، اضطر إلى القياس وإعمال الرأي، وقد آتاه الله فيه موهبة عجيبة فذة لا مثيل لها، ولا ريب أن استعماله القياس إلى مدى واسع، باعدَ الشقة بينه وبين أهل الحديث، كما باعد بينه وبين بعض الفقهاء الذين لا يستعملون القياس إلا في نطاق ضيق.

٥ ـ كان أبو حنيفة دقيق المسلك في الاستنباط دقة عجيبة بعيدة المدى، قادراً على تقليب وجوه الرأي في كل مسألة لدرجة تذهل وتدهش.

أخرج ابن أبي العوام بسنده إلى محمد بن الحسن قال: كان أبو

---

(١) جامع بيان العلم ٢/ ١٤٥.

حنيفة قد حمل إلى بغداد فاجتمع أصحابه وفيهم أبو يوسف وزفر وأسد بن عمرو وعامة الفقهاء المتقدمين من أصحابه، فعملوا مسألة أيدوها بالحجاج، وتنوقوا في تقديمها، وقالوا: نسأل أبا حنيفة أول ما يقدم، فلما قدم أبو حنيفة كان أول مسألة سئل عنها تلك المسألة، فأجابهم بغير ما عندهم، فصاحوا به من نواحي الحلقة، يا أبا حنيفة بلدتك الغربة، فقال لهم: رفقاً رفقاً ماذا تقولون؟ قالوا: ليس هكذا القول. قال: أبحجة أم بغير حجة؟ قالوا: بحجة، قال: هاتوا، فناظرهم فغلبهم بالحجاج حتى ردهم إلى قوله، وأذعنوا أن الخطأ منهم، فقال لهم: أعرفتم الآن؟ قالوا: نعم. قال: فما تقولون فيمن يزعم أن قولكم هو الصواب.. وأن هذا القول خطأ؟ فقالوا: لا يكون ذاك. قد صح هذا القول. فناظرهم حتى ردهم عن القول. فقالوا: يا أبا حنيفة ظلمتنا والصواب كان معنا. قال: فما تقولون فيمن يزعم أن هذا القول خطأ، والأول خطأ والصواب قول ثالث؟ فقالوا: هذا لا يكون، قال: فاستمعوا واخترع قولاً ثالثاً، وناظرهم عليه حتى ردهم إليه فأذعنوا، وقالوا: يا أبا حنيفة علّمنا، قال: الصواب هو القول الأول الذي أجبتكم به لعلة كذا وكذا. وهذه المسألة لا تخرج من هذه الثلاثة الأنحاء ولكل منها وجه في الفقه ومذهب، وهذا الصواب فخذوه وارفضوا ما سواه اهـ.

إن من أوتي هذه القدرة العجيبة على تقليب وجوه الرأي في مسألة واحدة، والقدرة على الدفاع عن كل رأي فيها، هو بلا شك من أدق الناس نظراً وأعمقهم استنباطاً للنصوص، وأقواهم حجة وبياناً، حتى لا يكون مغالياً فيه مثل الإمام مالك الذي قال عنه: «هذا رجل لو أراد أن يقيم الدليل على أن هذه السارية من ذهب لاستطاع».

فلا بدع إذا كان في استنباطه ما يخالف رأي غيره من العلماء ورأي الجمهور من أهل الحديث الذين كانوا يقفون غالباً عند ظواهر النصوص، ويكرهون تعليلها ورد بعضها إلى بعض، خصوصاً وقد كان في غمار المحدثين عوام يقول عنهم يحيى بن يمان: «يكتب أحدهم الحديث ولا

يتفهم ولا يتدبر، فإذا سئل أحدهم عن مسألة جلس كأنه مكاتب»[1] أجل لقد كان منهم أميون في تفكيرهم وثقافتهم، كثيراً ما أوقعتهم أميتهم في تصحيفات وفتاوى مضحكة، فقد صلى أحدهم الوتر بعد الاستنجاء من غير إحداث وضوء، واستدل على هذا العمل بقوله عليه السلام: «من استجمر فليوتر» فهم منه صلاة الوتر، مع أن المراد منه إيتار الجمار عند الاستنقاء، وظل أحدهم لا يحلق رأسه قبل صلاة الجمعة أربعين سنة على ما فهم من حديث نهى رسول الله ﷺ عن الحلق قبل الصلاة يوم الجمعة، مع أنه الحِلَق بفتح اللام، والمراد منه النهي عن عقد الحلقات المؤدي إلى مضايقة الناس يوم الجمعة في المسجد، وفهم آخر من حديث «نهى أن يسقي الرجل ماءه زرع غيره» المنع من سقي بساتين الجيران، مع أن المراد وطء الحبالى من السبايا، وسئل أحدهم في مجلس تحديثه عن دجاجة وقعت في بئر فقال للسائل: ألا غطيتها حتى لا يقع فيها شيء، كما سئل بعضهم عن مسألة من الفرائض فكتب في الفتوى: تقسم على فرائض الله سبحانه وتعالى.

لا شك أن مثل هؤلاء ـ وهم من عوام المحدثين ـ لا يستسيغون بل لا يفهمون دقة أبي حنيفة في الاستنباط، وغوصه العميق في استخراج الأحكام من النصوص، ومن ثم فهم أسرع الناس إلى إساءة الظن به. والصدّ عنه، وإشاعة قالة السوء عن تدينه، ورميه بالاستخفاف بالأحاديث.

٦ ـ ولقد كان لأبي حنيفة أقران، وفي عصره علماء. ومن طبيعة التنافس في بني الإنسان أن تضيق صدورهم بمن يمتاز عليهم بفهم، أو يزيد عنهم في شهرة أو يوضع له القبول عند الناس أكثر منهم، تلك طبيعة قل أن يخلو منها إنسان حتى العلماء إلا من رفع الله نفسه عن الصغار، وملأ قلبه بالحكمة وأورثه هدى النبيين وطمأنينة الصديقين.

وقد عقد ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» فصلاً خاصاً لتنافس العلماء وما ينتجه ذلك من أقوال بعضهم. ذكر في أوله قول ابن عباس:

---

(١) جامع بيان العلم ٢/١٢١.

«استمعوا علم العلماء ولا تصدقوا بعضهم على بعض، فوالذي نفسي بيده، لهم أشد تغايراً من التيوس في زربها»[1]. وتعرض لطرف مما رمى به العلماء بعضهم بعضاً، من مثل قول مالك في محمد بن إسحاق، وقول يحيى بن معين في الشافعي، وقول حماد في أهل مكة، وقول الزهري كذلك في أهل مكة.

ولقد بلغ أبو حنيفة من نباهة الشأن وعلو المرتبة وذيوع الصيت ما جعل بعض أقرانه يتحدثون عنه في المجالس بما لا يصح، وينقلون إلى الخليفة عنه ما لم يقع، حتى لقد قال أبو حنيفة في أحد هؤلاء، وهو عبد الرحمن بن أبي ليلى قاضي الكوفة في عصره: «إن ابن أبي ليلى ليستحل مني ما لا أستحله من حيوان»[2].

٧ ـ لقد كان من أثر العوامل السابقة مجتمعة، أن تناقل الناس أشياء عن أبي حنيفة، منها ما لا ظل له من الحق، ومنها ما لم يفهمه الناس على حقيقته من طرائق أبي حنيفة في الاجتهاد، ولقد وصل ذلك إلى أسماع العلماء البعيدين عن أبي حنيفة كما بلغتهم بعض فتاويه التي خالفهم فيها وهم لا يعرفون وجهاً لمخالفته إياهم مع اعتقادهم بأن ما بين أيديهم من الآثار يخالف ما أثر عنه، فتنطلق ألسنتهم أحياناً بما ينم عن سوء رأيهم فيه، ولكن سرعان ما يرجعون إلى الحق فيه حين يجتمعون به ويطلعون على وجهة نظره، ويرون من دينه ودقة فهمه ما يحملهم على الثناء عليه، انظر إلى ما ذكره صاحب «الخيرات الحسان» من أن الأوزاعي كان يسيء الظن بأبي حنيفة حين بدأ يشتهر أمره، ولم يكن قد اجتمع به بعد، حتى قال مرة لعبد الله بن المبارك: «من هذا المبتدع الذي خرج بالكوفة، ويكنى أبا حنيفة؟» فلم يجبه ابن المبارك، بل أخذ يذكر مسائل عويصة وطرق فهمها والفتوى فيها، فقال الأوزاعي: من صاحب هذه الفتاوى؟ فقال: شيخ

---

(١) جامع بيان العلم ٢/ ١٥١.

(٢) مناقب أبي حنيفة للموفق المكي.

لقيته بالعراق، فقال الأوزاعي: هذا نبيل من المشايخ، اذهب فاستكثر منه، قال ابن المبارك: هذا أبو حنيفة... ثم اجتمع الأوزاعي وأبو حنيفة بمكة، فتذاكرا المسائل التي ذكرها ابن المبارك فكشفها، فلما افترقا قال الأوزاعي لابن المبارك: «غبطت الرجل بكثرة علمه ووفور عقله، وأستغفر الله تعالى، لقد كنت في غلط ظاهر، الزم الرجل، فإنه بخلاف ما بلغني عنه»[1].

ما نقل عن مالك وغيره في أبي حنيفة:

ويسوقنا القول عن هذه الناحية إلى التعرض لما أثر عن كبار العلماء في عصر أبي حنيفة من أقوال متناقضة في أبي حنيفة.

فقد روي عن مالك، والثوري، والأوزاعي، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، وغيرهم أقوال مختلفة في الحكم على أبي حنيفة، وتجد ذلك واضحاً فيما ساقه الخطيب في تاريخه من روايات في الثناء والذم على السواء، من أئمة بأعيانهم، ونحن وإن كنا نذهب إلى ما ذهب إليه الملك المعظم عيسى بن أبي بكر الأيوبي[2] وغيره من كذب الروايات المنسوبة إلى الأئمة في الطعن بأبي حنيفة.

إلا أننا لا نستغرب أن يكون قد صح عنهم شيء من هذا للسبب الذي ذكرناه آنفاً وضربنا له مثالاً من موقف الأوزاعي قبل أن يجتمع بأبي حنيفة، وموقفه بعد الاجتماع به، فهذا عندي هو المحمل الصحيح، لما قد يصح من أخبار في ذم أبي حنيفة من بعض علماء عصره، وأنا لا أشك في أن آخر الأمرين منهم كان تحسين الظن به والثناء عليه، والإشادة بفضله، بعد أن كثرت رحلاته إلى المدينة ومكة والبصرة وبغداد، حتى ذكروا أنه حج خمساً وخمسين حجة، ولا شك أنه كان في جميعها يجتمع بالعلماء ويدارسهم ويبدي لهم ما عنده ويأخذ ما عندهم، ولهذا أثره بلا شك في فهمهم لطريقة الإمام في الاجتهاد واطلاعهم على حقيقة عذره فيما ترك من

---

(١) الخيرات الحسان ص٣٣.

(٢) في كتابه «السهم المصيب في كبد الخطيب».

أخبار وأحاديث، فليس غريباً بعد ذلك أن تتواتر شهاداتهم له بالفقه واعترافاتهم، باستقامته على المحجة التي سار عليها أهل العلم من قبله.

ومن ذلك ما أخرجه القاضي عياض في «المدارك» من أن أبا حنيفة ومالكاً اجتمعا ذات يوم في المدينة، ثم خرج مالك وهو يتصبب عرقاً، فقال له الليث بن سعد، أراك تعرق؟ قال مالك: عرقت مع أبي حنيفة، إنه لفقيه يا مصري. وقد صح عن مالك أنه كان يطالع كتب أبي حنيفة ـ أي كتب أصحابه عنه ـ حتى جمع عنده من مسائله نحو ستين ألف مسألة، كما نقل ذلك عنه ابن أبي العوام السعدي، وأبو عبد الله بن علي الصيمري، والموفق الخوارزمي وغيرهم[1].

وقد اعترف أصحاب مالك وكبار المؤلفين في مذهبه بثناء مالك على أبي حنيفة وأجابوا عما نقل عنه من ذمه وقدحه أجوبة مختلفة، فالإمام أبو جعفر الداودي صاحب «النامي على الموطأ» يعتذر بأن مالكاً قال ذلك في حالة غضب، وقد يقول العالم حين يضيق صدره ما يستغفر الله منه بعد ذلك.

أما الحافظ ابن عبد البر، فيرى بأن روايات الطعن واردة عن طريق أصحاب الحديث من تلاميذ مالك، أما أصحاب الفقه منهم فلا يثبتون منها شيئاً.

على أنه قد نفى أبو الوليد الباجي في شرحه على الموطأ نسبة هذه الأقوال إلى الإمام مالك وقال: «لم يتكلم مالك في الفقهاء أصلاً، وإنما تكلم في بعض الرواة من جهة الضبط» واستدل لذلك بما بلغ من إجلال مالك لعبد الله بن المبارك، وقد كان من أخص أصحاب أبي حنيفة.

أما الإمام الشافعي، فلا نشك في كذب ما نقل عنه في ذم أبي حنيفة، لأنه لم يدركه، وقد أدرك أصحابه وخاصة محمد بن الحسن، واطلع على فقهه منه واعترف بأنه غادر بغداد، وقد حمل من علمه وقر

---

(١) تأنيب الخطيب ص٣.

بعير، فلا يعقل أن يذكر أبا حنيفة بسوء، وهو الذي قال قولته المشهورة عنه: «الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة».

وأما الإمام أحمد فهو أيضاً لم يدرك أبا حنيفة، وإنما أدرك أبا يوسف، وحضر حلقته في أول طلبه للعلم حتى روي عنه قوله: «كتبت عن أبي يوسف ثلاث قماطر في ثلاث سنوات»[1]، ونظر في كتب محمد بن الحسن حتى إنه سئل من أين لك هذه الأجوبة الدقيقة؟ فقال: «من كتب محمد بن الحسن»[2].

نعم أنا لا أستغرب أن يؤثر عنه شيء في مسلك أبي حنيفة الفقهي لا في شخصه، فقد كان الرجلان متنازعي المشرب في مدى الأخذ بالسنة، رغم اتفاقهما في مبدأ الأخذ بها، لقد كان أحمد يقول: «ضعيف الحديث عندي خير من رأي الرجال» بينما كان أبو حنيفة يتشدد في صحة الحديث ولا يقبل إلا ما فشا في أيدي الثقات. ومثل هذا الاختلاف لا يعتبر طعناً، ولكل وجهة هو موليها.

نتائج هذه الضجة:

تلك الحقائق التي ذكرنا لك من أسباب الضجة الكبرى حول أبي حنيفة في عصره، أحاطت مركز أبي حنيفة بالعواصف من كل جهة، ونسبت إليه آراء ما قالها، وعقائد لم يعتقدها، فهو مرجئ عند بعض الناس، وقَدَرِيٌّ عند بعضهم الآخر، وقائل بالتناسخ عند فريق: ومنكر للحديث عند جماعة آخرين، وقائل في دين الله بالرأي والهوى عند كثير من الناس.

ولقد ذهبت كل هذه الاتهامات بعد وفاة أبي حنيفة وانتشار فقهه وتلامذته في الأقطار مع الريح، فلم يبق منها شيء. ولكن الذي بقي ولا

---

(١) حسن التقاضي في سيرة أبي يوسف القاضي ص٢٨.

(٢) تأنيب الخطيب ص١٨٠.

يزال حتى اليوم باقياً مما ألصقه خصوم أبي حنيفة أمران كان للعصبية المذهبية من جهة، والجهل بطرق الأئمة في الاجتهاد من جهة أخرى، أثر في اتهام أبي حنيفة بهما، وبقاء هذا الاتهام حتى اليوم، حتى اتخذ أعداء السنة من أحدهما وسيلة للتشكيك بها كما رأيت من صنيع صاحب «فجر الإسلام».

أما التهمتان فهما: قلة بضاعة أبي حنيفة من الحديث، وتقديمه الرأي والقياس على الحديث الصحيح، وسنبحث في أمر هاتين التهمتين ومستندهما من التاريخ ونعرضهما على الحقائق الثابتة في تاريخ أبي حنيفة، والمأثور من فقهه واجتهاده.

هل كان أبو حنيفة قليل البضاعة من الحديث؟

يروي لنا الخطيب البغدادي نقولا متعددة يرمي فيها أصحابها أبا حنيفة بقلة البضاعة في الحديث وضعفه فيه، من ذلك ما نقله عن ابن المبارك: «كان أبوحنيفة يتيماً في الحديث»، وعن ابن قطن: «كان زمناً في الحديث»، وعن يحيى بن سعيد القطان: «لم يكن بصاحب حديث»، وعن ابن معين: «ايش كان عند أبي حنيفة من الحديث حتى تسأل عنه؟»، وعن أحمد بن حنبل: «أنه ليس له رأي ولا حديث»، وعن أبي بكر بن أبي داود: «جميع ما روي عن أبي حنيفة من الحديث مائة وخمسون حديثاً أخطأ في نصفها»، وعن عبد الرزاق: «ما كتبت عن أبي حنيفة إلا لأكثر به رجالي، وكان يروي عنه نيفاً وعشرين حديثاً» وعن ابن المديني أنه روى خمسين حديثاً أخطأ فيها[1].

ونحن لا نريد أن ننقد هذه الروايات من جهة سندها، فقد فندها المحققون وبينوا تحامل الخطيب في سردها وإيرادها[2]، ولكنا نريد أن ننقد

---

(١) هذه الأقوال مبثوثة في الجزء الثالث عشر من تاريخ الخطيب ص٤٤٤، فما بعدها.

(٢) انظر «تأنيب الخطيب على ما ساق في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب» للشيخ محمد زاهد الكوثري، فقد ناقش هذه الروايات بتكذيب نسبة هذه الأقوال إلى أصحابها.

الفكرة التي ما زال يرددها خصوم أبي حنيفة وخصوم السنة معاً، والتي رددها بعض المؤرخين عن طيب قلب، كما فعل ابن خلدون في مقدمته إذ ذكر ـ بصيغة التمريض والضعف ـ أن مروياته بلغت ـ على ما يقال ـ سبعة عشر حديثاً.

ولا شك أن من الخطورة بمكان، أن نرى إماماً من كبار أئمة المسلمين، صاحب مذهب من أوسع المذاهب الفقهية فروعاً واستنباطاً، يدين بمذهبه عشرات الملايين من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، ثم لا تزيد ثروته في الحديث عن بضعة عشر حديثاً أو مائة وخمسين.. فهل هذا صحيح؟..

١ ـ إن أبا حنيفة رحمه الله إمام مجتهد بإجماع الموافقين والمخالفين، ومن شرائط الاجتهاد أن يحيط المجتهد بأحاديث الأحكام، وهي آلاف، وعلى أقل تقدير بضع مئات كما ذهب إليه بعض الحنابلة، فكيف جاز لأبي حنيفة أن يجتهد وهو لم يستكمل أهم شرط من شروط الاجتهاد؟.. وكيف اعتبر الأئمة اجتهاده وعنوا بفقهه، ونقلوه في الآفاق واشتغلوا به تقريراً أو نقداً، وهو قائم على غير أساس؟.

٢ ـ إن من يطالع مذهب الإمام يجده قد وافق الأحاديث الصحيحة في مئات من المسائل، وقد جمع شارح القاموس السيد مرتضى الزبيدي رحمه الله كتاباً جمع فيه الأحاديث من مسانيد الإمام أبي حنيفة والتي وافقه في روايتها أصحاب الكتب الستة سماه: «عقد الجواهر المنيفة في أدلة أبي حنيفة». فكيف وافق اجتهاد الإمام مئات الأحاديث الصحيحة، وليس عنده إلا بضعة عشر حديثاً، أو خمسون، أو مائة وخمسون أخطأ في نصفها؟.

٣ ـ لقد أفرد ابن أبي شيبة في مصنفه الكبير باباً لما خالف فيه أبو حنيفة ما صح من الأحاديث فبلغت مائة وخمسة وعشرين مسألة، فلو سلم لابن أبي شيبة جميع ما أخذه على أبي حنيفة كانت بقية المسائل التي أثرت عنه موافقة للحديث في كل مسألة ورد فيها حديث، وإذا كانت مسائل أبي حنيفة على أقل تقدير ثلاثاً وثمانين ألف مسألة ـ وهنالك روايات تبلغ العدد

إلى ألف ألف ومائتي ألف ـ فهل هذا العدد الضخم الباقي من المسائل التي يعترف ابن أبي شيبة أن أبا حنيفة لم يخالف فيها السنة، جاءت فيها سنة أم لا؟ فإن جاءت فيها أو في بعضها سنة لزم ذلك أن يكون ما عند أبي حنيفة من الحديث مئات وآلاف، وإن لم يجيء في شيء منها سنة، لزم أن يكون ما ورد من السنة لا يزيد على مائة وخمسة وعشرين حديثاً فقط ولا يقول هذا أحد من أئمة المسلمين وأهل العلم بالحديث.

٤ ـ إن أبا حنيفة ممن تذكر آراؤهم في مصطلح الحديث، فكيف يكون قليل البضاعة فيه، ثم يعتبر عند علماء ذلك الفن من الأئمة الذين تدون آراؤهم في قواعد الحديث ورجاله، ويعتمد مذهبه بينهم ويعول عليه رداً أو قبولاً.

٥ ـ لقد كتب أبو حنيفة عن أربعة آلاف شيخ، حتى عده الذهبي في تذكرته التي هي ثبت الحفاظ، وحدث عنه يحيى بن نصر فقال: دخلت عليه في بيت مملوء كتباً فقلت له: ما هذا؟ فقال: هذه الأحاديث ما حدثت منها إلا اليسير الذي ينتفع به.

٦ ـ إن أبا حنيفة وإن لم يجلس للتحديث كعادة المحدثين، وإن لم يصنف في الأخبار والآثار كما ألف مالك، إلا أن تلاميذه جمعوا أحاديثه في كتب ومسانيد بلغت بضعة عشر مسنداً.

وأشهر هذه المصنفات والمسانيد «كتاب الآثار» لأبي يوسف «كتاب الآثار المرفوعة» لمحمد، «الآثار المرفوعة والموقوفة» له، «مسند الحسن بن زياد اللؤلؤي»، «مسند حماد بن الإمام أبي حنيفة» وممن صنف في مسانيده: الوهبي، والحارثي البخاري، وابن المظفر، ومحمد بن جعفر العَدْل، وأبو نعيم الأصبهاني، والقاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري، وابن أبي العوام السعدي، وابن خسرو البلخي.

ثم جمع أكثر هذه المسانيد قاضي القضاة أبو المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي، المتوفى سنة (٦٦٥هـ) في كتاب ضخم سماه «جامع المسانيد»، رتبه على أبواب الفقه، مع حذف المعاد وعدم تكرير الإسناد،

قال في خطبته: «وقد سمعت في الشام عن بعض الجاهلين بمقداره ـ أي بمقدار أبي حنيفة ـ ما ينقصه ويستصغره، وينسبه لقلة الحديث، ويستدل على ذلك بمسند الشافعي، وموطأ مالك وزعم أن ليس لأبي حنيفة مسند، وكان لا يروي إلا عدة أحاديث، فلحقتني حمية دينية، فأردت أن أجمع فيه بين خمسة عشر من مسانيده التي جمعها له فحول علماء الحديث». إلخ وهو كتاب مطبوع يقع في ٨٠٠ صفحة. وممن روى هذه المسانيد قراءة وسماعاً وكتابة، محدث الديار الشامية الحافظ شمس الدين بن طولون في «الفهرست الأوسط» ومحدث البلاد المصرية الحافظ محمد بن يوسف الصالحاني، وقد قال في كتابه: «عقود الجمان»: «كان أبو حنيفة من كبار حفاظ الحديث وأعيانهم، ولولا كثرة اعتنائه بالحديث ما تهيأ له استنباط مسائل الفقه. وذكره الذهبي في «طبقات الحفاظ» ولقد أصاب وأجاد»، ثم قال في الباب الثالث والعشرين من «عقود الجمان»: «إنما قلت الرواية عنه وإن كان متسع الحفظ، لاشتغاله بالاستنباط، وكذلك لم يرو عن مالك والشافعي إلا القليل بالنسبة إلى ما سمعاه للسبب نفسه، كما قلت رواية أمثال أبي بكر وعمر من كبار الصحابة رضي الله عنهم بالنسبة إلى كثرة اطلاعهم، وقد كثرت رواية من دونهم بالنسبة إليهم» ثم ساق أخباراً تدل على كثرة ما عند أبي حنيفة من الحديث، ثم أطال النفس في سرد أسانيده في رواية مسانيد أبي حنيفة السبعة عشر لجامعيها ـ وذكر أسماءهم ـ تدليلاً على كثرة حديثه، وكذلك الشمس الحافظ ابن طولون إذ ساق أسانيد تلك المسانيد السبعة عشر أيضاً في «الفهرست الأوسط»، بل كان الخطيب حينما رحل إلى دمشق استصحب معه مسند أبي حنيفة للدارقطني، ومسنده لابن شاهين، ومسنده للخطيب نفسه، وهذه غير تلك المسانيد السبعة عشر.

وذكر البدر العيني في «تاريخه الكبير»: أن مسند أبي حنيفة لابن عقدة يحتوي وحده على ما يزيد على ألف حديث، وهو أيضاً غير تلك المسانيد.

وقد قال السيوطي في «التعقيبات»: «ابن عقدة من كبار الحفاظ، وثقه الناس وما ضعفه إلا متعصب».

ولزفر أيضاً كتاب «الآثار» يكثر فيه عن أبي حنيفة، ونسختا زفر في الحديث مما ذكر الحاكم في كتابه «معرفة علوم الحديث»[1].

هذا هو القول في بضاعة أبي حنيفة من الحديث، وكما سقطت فرية قلة بضاعته كما رأيت، تسقط الفرية الأخرى التي تدعي أنه لم يصح عنده إلا بضعة عشر حديثاً، فهذا القول عدا أنه لا ورود له في كتاب معتبر ولم نره إلا لابن خلدون[2] وعبارته مبهمة إذ يذكر أن ذلك عدد مروياته. وهذا المعنى غير صحيح وعدا هذا فإن ما صح عن أبي حنيفة من المسانيد التي ذكرت أحاديثه وما روي عنه في فقهه من الحديث الذي عمل به يبلغ المئات كما ذكرنا مما يكذب هذا القول ويجعله فرية مكشوفة.

ونحب أن ننوه هنا بخطأ وقع فيه بعض الكتاب[3]، وهو أنهم يعتذرون لأبي حنيفة عن قلة الحديث بأنه كان في الكوفة وأحاديثها قليلة، وهي ليست دار حديث، وهذا خطأ أوقعهم فيه عدم التنبه لمكانة الكوفة العلمية في عصر أبي حنيفة، وعدم التنبه لرحلات أبي حنيفة العلمية إلى أشهر المدن الإسلامية.

أما الكوفة فقد كانت منذ بنائها سنة ١٧هـ محط رجال كبار الصحابة، وقد بعث عمر إلى أهل الكوفة عبد الله بن مسعود المعروف بابن أم عبد رضي الله عنه ـ وهو سادس ستة في الإسلام ـ ليعلمهم القرآن ويفقههم في الدين قائلاً لهم: «وإني آثرتكم على نفسي بعبد الله»، وما ذاك إلا لكبر منزلة ابن مسعود في العلم بحيث لا يستغني عنه الخليفة في عاصمته، وقد قال عليه السلام: «من أراد أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن

---

(١) تأنيب الخطيب ص١٥٦.

(٢) لعل منشأ قول ابن خلدون من أن محمداً روى الموطأ عن مالك وزاد فيه ثلاثة عشر حديثاً من روايته عن أبي حنيفة، وأربعة أحاديث من روايته عن أبي يوسف. فظن من لا علم له أن هذا كل ما صح عن أبي حنيفة من أحاديث، ومع ذلك فلا بد من إدامة البحث حتى نتأكد من المصدر الذي استقى منه ابن خلدون عبارته.

(٣) ومنهم الدهلوي في كتابه «حجة الله البالغة».

أم عبد» وقال عنه عمر رضي الله عنه: «كنيف ملئ علماً» والأخبار الواردة في سعة علمه، وجليل مناقبه في غاية الكثرة، ومثل هذا الصحابي الجليل تولى تفقيه أهل الكوفة بجد وعناية منذ بعثة عمر إلى أواخر خلافة عثمان، وتخرج عليه عدد عظيم جداً من القراء والفقهاء في الكوفة، حتى إن عليّ بن أبي طالب أعجب غاية الإعجاب بكثرة فقهائها، فقال لابن مسعود: «ملأت هذه القرية علماً وفقهاً» بل بلغ تلاميذه وتلاميذ تلاميذه أربعة آلاف هم سُرُجُ تلك القرية.

وبعد انتقال عليّ وقُرَّاء الصحابة إلى الكوفة ازداد الاهتمام بتفقيه أهلها إلى أن أصبحت الكوفة لا مثيل لها في أمصار المسلمين في كثرة فقهائها ومحدثيها والقائمين بعلوم القرآن وعلوم اللغة العربية فيها من حيث سكن أفصح القبائل العربية حولها، وكثرة من نزل بها من كبار الصحابة، فكبار أصحاب عليّ وابن مسعود لو دونت تراجمهم في كتاب خاص لأتى كتاباً ضخماً، وأبلغ العجلي عدد الصحابة الذين سكنوا الكوفة فقط إلى ألف وخمسمائة صحابي فضلاً عن باقي بلدان العراق.

قال مسروق بن الأجدع التابعي الكبير: «وجدت علم أصحاب محمد ﷺ ينتهي إلى ستة: إلى عليّ وعبد الله، وعمر، ويزيد، وأبي الدرداء وأبي بن كعب، ثم وجدت علم هؤلاء الستة انتهى إلى عليّ، وعبد الله ـ أي: ابن مسعود[1].

أما رحلات أبي حنيفة: فقد دخل البصرة عشرات المرات، وزار المدينة عشرات المرات، وأقام بمكة ست سنوات منذ ١٣٠هـ إلى ١٣٦ كما قدمنا، وفي هذين البلدين المباركين اجتمع أبو حنيفة بأكثر علمائها وبعض مشاهير العلماء في غيرهما كالأوزاعي، وفيهما أخذ علم ابن عباس من تلاميذه في مكة، وعلم عمر من تلاميذه في المدينة، ولقد أخذ عن بعض أئمة آل البيت كزيد بن عليّ زين العابدين، ومحمد الباقر، وأبي محمد بن

(١) حسن التقاضي.

عبد الله بن الحسن[1].

وقد أخرج الخطيب في «تاريخهِ قال: دخل أبو حنيفة يوماً على المنصور وعنده عيسى بن موسى، فقال للمنصور: هذا عالم الدنيا اليوم، فقال له: يا نعمان عمن أخذت العلم؟ قال: عن أصحاب عمر عن عمر، وعن أصحاب عليّ عن عليّ، وعن أصحاب عبد الله بن مسعود عن عبد الله، وما كان في وقت ابن عباس على وجه الأرض أعلم منه ـ أي وقد أخذ علمه من أصحابه. قال المنصور: لقد استوثقت لنفسك[2].

فإمام كأبي حنيفة جمع علم أشهر الصحابة واستوعبه في صدره لا يصح أن يعتذر عنه بأنه كان في بلد قليل الحديث كالكوفة، وهي ما هي في غناها بالعلماء، وامتلائها بالصحابة. وقد أقام فيها اثنان من أكابر الصحابة، عبد الله وعليّ بن أبي طالب.

هل كان أبو حنيفة يقدم الرأي على الحديث؟:

قدمنا لك من أصول مذهبه ما يدل بأجلى بيان على أنه لا يقدم على حديث رسول الله ﷺ، إذا صح وكان مما فشا في أيدي الثقات، رأياً ولا قياساً ولا استحساناً، وأخرج ابن أبي العوام بسنده إلى أبي يوسف قال: «كان أبو حنيفة إذا وردت عليه المسألة قال: ما عندكم فيها من الآثار؟ فإذا روينا الآثار، وذكرنا وذكر هو ما عنده نظر، فإن كانت الآثار في أحد القولين أكثر، أخذ بالأكثر، فإذا تقاربت وتكافأت نظر فاختار»[3] وأخرج الموفق الخوارزمي بسنده إلى أبي مقاتل حفص بن سلم السمرقندي في كتاب «العالم والمتعلم» عن أبي حنيفة أنه قال: «كل شيء تكلم النبي ﷺ ـ سمعناه أو لم نسمعه ـ فعلى الرأس والعين قد آمنا به ونشهد أنه كما قال نبي الله».

---

(١) انظر مناقب أبي حنيفة للمكي.
(٢) تاريخ بغداد: ١٤/ ٣٣٤.
(٣) تأنيب الخطيب: ص٨٦.

وروى ابن عبد البر في «الانتقاء» عن أبي حنيفة قوله: «لعن الله من يخالف رسول الله ﷺ، به أكرمنا الله، وبه استنقذنا».

وأخرج البيهقي في «المدخل» عن ابن المبارك قال: سمعت أبا حنيفة يقول: «إذا جاء عن النبي ﷺ فعلى الرأس والعين، وإذا جاء عن أصحاب النبي ﷺ نختار من قولهم، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم»[1].

وأخرج ابن عبد البر عن محمد بن الحسن: «العلم على أربعة أوجه: ما كان في كتاب الله الناطق وما أشبهه، وما كان في سنة رسول الله ﷺ المأثورة وما أشبهها، وما كان فيما أجمع عليه الصحابة وما أشبهه، وكذلك ما اختلفوا فيه لا يخرج عن جميعهم، فإن وقع الاختيار فيه على قول فهو علم نقيس عليه ما أشبهه، وما استحسنه فقهاء عامة المسلمين، وما أشبهه وكان نظيراً له، ولا يخرج العلم عن هذه الوجوه الأربعة»[2].

وذكر الشعراني في «الميزان» عن أبي حنيفة رحمه الله «كذب والله وافترى علينا من يقول: إننا نقدم القياس على النص، وهل يحتاج بعد النص إلى قياس؟» وقد ذكر عنه أيضاً «نحن لا نقيس إلا عند الضرورة الشديدة، وذلك أننا ننظر في دليل المسألة من الكتاب والسنة أو أقضية الصحابة فإن لم نجد دليلاً قسنا حينئذ مسكوتاً عنه على منطوق به» وذكر عنه أيضاً: «أننا نأخذ أولاً بكتاب الله ثم بالسنة ثم بأقضية الصحابة ونعمل بما يتفقون عليه، فإن اختلفوا قسنا حكماً على حكم بجامع العلة بين المسألتين حتى يتضح المعنى» ونقل عنه أيضاً «ما جاء عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعين بأبي وأمي ليس لنا مخالفته، وما جاء عن أصحابه تخيرنا، وما جاء عن غيرهم، فهم رجال ونحن رجال»[3].

---

(١) مفتاح الجنة ص٣١ ولعل هذا لأنه تابعي صح أنه رأى أربعة من الصحابة أو أكثر.

(٢) جامع بيان العلم ٢/٣٦ وقد ذكرها السرخسي في أصوله وجعل الرابع: وما رآه المسلمون حسناً وما أشبهه ١/٣١٨.

(٣) هذه النصوص عن الشعراني في ميزانه ١/٥١ وما بعدها.

وقد ذكر الإمام محمد رحمه الله في «المبسوط» فصلاً للأخذ بخبر الآحاد، واستدل لذلك بطائفة من أخبار الرسول وعمل الصحابة، وهي التي ساقها الشافعي في الرسالة.

هذه شذرة من النصوص الكثيرة التي تدل على أن أبا حنيفة رحمه الله ما كان يقدم على الحديث الصحيح رأياً أياً كان، بل نجد مثل ابن حزم ينقل عن فقهاء العراق إجماعهم على أن الحديث الضعيف يرجح على القياس.

وقال ابن القيم في «أعلام الموقعين»: «أصحاب أبي حنيفة رحمه الله مجمعون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولى من القياس والرأي، وعلى ذلك بنى مذهبه، كما قدم حديث القهقهة مع ضعفه على القياس والرأي، وقدم حديث الوضوء بنبيذ التمر في السفر مع ضعفه على الرأي والقياس، ومنع قطع السارق بسرقة أقل من عشرة دراهم والحديث فيه ضعيف، وجعل أكثر الحيض عشرة أيام والحديث فيه ضعيف، وشرط إقامة الجمعة المصر، والحديث فيه كذلك، وترك القياس المحض في مسائل الآبار لآثار فيها غير مرفوعة، فتقديم الحديث الضعيف وآثار الصحابة على القياس والرأي قوله، وقول أحمد بن حنبل وليس المراد بالضعيف في اصطلاح السلف، هو الضعيف في اصطلاح المتأخرين، بل ما يسميه المتأخرون حسناً، قد يسميه المتقدمون ضعيفاً» ا.هـ.

قلت: ولا يلزم من أن تكون الأحاديث التي ذهب إليها أبو حنيفة ضعيفة عند المحدثين ولو بالمعنى الذي أراده السلف، أن تكون كذلك عند أبي حنيفة، بل لا بد أن تكون صحيحة عنده بناءً على أصوله العامة، والأنظار في مثل هذا قد تختلف، وما يصححه إمام، قد لا يكون كذلك عند إمام آخر.

وأياً ما كان فإن اعتراف مثل ابن حزم وابن القيم، وهما من أكبر من يرد على الحنفية، بأن مذهب أبي حنيفة تقديم الخبر الضعيف على القياس مفيد فيما نحن بصدده، وأيضاً فقد قدمنا لك أن مذهب أبي حنيفة قبول

المراسيل وتقديمها على القياس عنده، بينما الشافعي لا يقبله إلا بشروط، والمحدثون جميعاً يرفضونه، ولا شك أن مذهب أبي حنيفة في المراسيل هو مذهب من لا يلجأ إلى القياس إلا إذا أعيته الحيلة فلم يجد أثراً صحيحاً يعتمد عليه، فمن أين ـ إذاً ـ جاءت الفرية عليه بأنه كان يقدم الرأي على الحديث؟.

ينقل لنا الخطيب البغدادي في «تاريخه» عن عدد من الرواة أنهم واجهوا أبا حنيفة بأحاديث فلم يقبلها، ويروي لنا عن يوسف بن أسباط أن أبا حنيفة رد على رسول الله ﷺ أربعمائة حديث أو أكثر، ومع ذلك فلم يذكر من هذه الأربعمائة إلا أربعة أحاديث.. ويروي لنا عن وكيع قوله: «وجدنا أبا حنيفة خالف مائتي حديث». وعن حماد بن سلمة: أن أبا حنيفة استقبل الآثار والسنن، فردها برأيه.

ومهما يكن من صحة نسبة هذه الأقوال إلى أصحابها، ومنهم من عرف بصحبة الإمام وأخذه عنه، مما يكذب نسبة تلك الأقوال إليه، فإن الذي لا شك فيه أن بعض المحدثين في عصره أخذوا عليه تركه لبعض الآثار التي صحت عندهم.

وقد أخذ ابن أبي شيبة على أبي حنيفة مخالفته للحديث في مائة وخمس وعشرين مسألة، أي مائة وخمسة وعشرين حديثاً، فكيف جاز ذلك لأبي حنيفة؟ مع ما نقل الشافعي من إجماع أهل العلم أنه لا يجوز لمسلم مخالفة حديث صح عن رسول الله ﷺ، ومع قول أبي حنيفة نفسه: «ما جاء عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعين».

والجواب من وجوه:

١ ـ إن الأنظار قد تختلف في تصحيح حديث أو تضعيفه من حيث الرواة، فمن يراه أبو حنيفة ـ مثلاً ـ عدلاً ثقة قد يجد فيه غيره مغمزاً، ولا شك أن أبا حنيفة أدرى بشيوخه الذين أخذ عنهم، وهو متقدم في الزمن عمن نقد شيوخه من بعده، وكثيراً ما لا يكون بينه وبين الصحابي إلا

راويان فقط وفي هذه الحالة يسهل عليه أن ينقد هذين الراويين لقرب عهده بهم ولوجود من يعرفهم فيسأل أبو حنيفة عنهم، أما غير شيوخه من رواة الحجاز والشام مثلاً فقد يتوقف كثيراً في أمرهم، وقد يرى فيهم غير ما يراه تلاميذهم، ومن ثم ترك العمل لبعض الأحاديث التي صحت عند غيره، كما ترك غيره العمل ببعض الحديث الذي صح عنده.

٢ ـ إن المجتهد قد يرى في الحديث ـ الذي صح عنده وعند غيره ـ ما يخرجه عن ظاهره إلى وجه آخر لدليل قام عنده، أو ما يدعوه لترك العمل به لعلة خفية أو معارضة لدليل أقوى منه عند المجتهد، أو لاعتقاده وهم الراوي أو نسخ الحديث، أو تخصيص عمومه أو تقييد مطلقه، فيترك حينئذ العمل به، فيراه المحدث أو غيره تركاً للعمل بالحديث، وقد عد الليث بن سعد في كتابه إلى مالك سبعين حديثاً صحيحاً ترك مالك العمل بها[١]، وهي مما أخرجها مالك في الموطأ.

وقل أن تجد إماماً إلا وقد ترك أحاديث صحت عنده لأدلة أخرى قامت في نفسه، فهذه المواقف لا يعرفها المحدث ولا يقف على سرها، ومن هنا كان الفرق بينه وبين الفقيه ما قال أبو حنيفة رحمه الله: «مثل من يطلب الحديث ولا يتفقه، مثل الصيدلاني، يجمع الأدوية ولا يدري لأي داء هي، حتى يجيء الطبيب، هكذا طالب الحديث لا يعرف وجه حديثه حتى يجيء الفقيه»[٢].

واعتبر هذا بما أخرجه ابن عبد البر عن أبي يوسف صاحب الإمام، قال: سألني الأعمش عن مسألة وأنا وهو لا غير، فأجبته، فقال لي: من أين قلت هذا يا يعقوب: فقلت بالحديث الذي حدثتني أنت، ثم حدثته فقال لي: يا يعقوب إني لأحفظ هذا الحديث من قبل أن يجتمع أبواك، ما عرفت تأويله إلى الآن. وأخرج بسنده إلى عبيد الله بن عمرو قال: كنت

---

(١) جامع بيان العلم ١/١٤٨.

(٢) الموفق المكي في المناقب ٢/٩١.

في مجلس الأعمش فجاءه رجل فسأله عن مسألة فلم يجبه فيها، ونظر فإذا أبو حنيفة، فقال: يا نعمان قل فيها، قال: القول فيها كذا وكذا، قال: من أين؟ قال: من حديث حدثتناه، فقال الأعمش: نحن الصيادلة وأنتم الأطباء[1].

٣ ـ نحن لا ننكر أن أبا حنيفة قد يكون خفي عليه شيء من السنة لم تصل إليه، فإن الصحابة تفرقوا في الأمصار، وفي كل مصر حديث قد لا يكون في المصر الآخر، ولم يدع أحد في زمن الصحابة والتابعين ولا من بعدهم أنه أحاط بالسنة كلها، فهذا الشعبي تكلم شاب عنده يوماً فقال له الشعبي: ما سمعناه بهذا، فقال الشاب: كل العلم سمعت؟ قال: لا. قال: فشطره؟ قال: لا. قال: فاجعل هذا في الشطر الثاني الذي لم تسمعه[2].

بل لقد خفي على عدد من جِلّة الصحابة كثير من الأحاديث مع قربهم من رسول الله، فقد خفي عن عمر حديث الجزية على المجوس، وحديث الوباء، حتّى أخبره بهما عبد الرحمن بن عوف، وخفي عنه حديث الاستئذان حتى أخبره به أبو موسى، وخفي عنه وعن ابن مسعود حديث التيمم، وكان علمه عند عمار وغيره، وخفي على عائشة وابن عمر وأبي هريرة حديث المسح، وعلمه عليّ وحذيفة، وخفي على عمر وزيد بن ثابت حكم الإذن للحائض في أن تنفر قبل أن تطوف، وعلمه ابن عباس وأم سليم، وخفي على ابن عباس تحريم المتعة حتى أخبره به الصحابة، وخفي على طلحة وابن عباس وابن عمر، حديث الصرف، وعلمه عمر وأبو سعيد وغيرهما، ومثل هذا كثير وقع من الصحابة[3]، فلم يعبهم بذلك أحد، ولا رماهم بأنهم جهلة بحديث رسول الله ﷺ، وكثيراً ما حكموا بخلاف ما روي لهم قبل أن يبلغهم ذلك، فأبو حنيفة أحق أن يعذر في مثل هذا الموطن.

---

(١) جامع بيان العلم ٢/١٣١.

(٢) تدريب الراوي: ص١٠٨.

(٣) انظر ابن حزم في الإحكام: ٢/١٢٧.

٤ ـ إن لأبي حنيفة شروطاً دقيقة في قبول الأخبار حمله عليها فُشُوُّ الكذب في الحديث في عهده، فأراد أن يحتاط لدين الله عز وجل، فتشدد في قبول الأخبار، ومن شروطه في ذلك:

١ ـ ألا يعارض خبر الآحاد الأصول المجتمعة عنده بعد استقراء موارد الشرع، فإذا خالف تركه، عملاً بأقوى الدليلين، وعد الخبر شاذاً.

٢ ـ ألا يعارض عمومات الكتاب وظواهره، فإذا عارضها أخذ بظاهر الكتاب وترك الخبر، عملاً بأقوى الدليلين، أما إذا كان بياناً لمجمل، أو نصاً لحكم جديد، فيأخذ به.

٣ ـ ألا يخالف السنة المشهورة، سواء أكانت قولية أو فعلية، عملاً بأقوى الدليلين.

٤ ـ ألا يعارض خبراً مثله، فإذا تعارض رجح أحدهما بوجوه من الترجيح، كأن يكون أحد الصحابيين أفقه من الآخر، أو أحدهما فقيهاً والآخر غير فقيه، أو أحدهما شاباً والآخر هرماً، ابتعاداً عن مظان الغلط.

٥ ـ ألا يعمل الراوي بخلاف حديثه، كحديث أبي هريرة في غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعاً، فإنه مخالف لفتياه.

٦ ـ ألا يكون الخبر منفرداً بزيادة، سواء كانت في المتن أو السند، إذ يعمل بالناقص منهما، احتياطاً في دين الله.

٧ ـ ألا يكون فيما تعم به البلوى، إذ لا بد حينئذ من الشهرة أو التواتر.

٨ ـ ألا يترك أحد المختلفين في الحكم من الصحابة الاحتجاج بالخبر الذي رواه أحدهم، إذ لو كان ثابتاً لاحتج به أحدهم.

٩ ـ ألا يسبق طعن أحد من السلف فيه.

١٠ ـ الأخذ بالأخف فيما ورد في الحدود والعقوبات عند اختلاف الروايات.

١١ ـ أن يستمر حفظ الراوي لمرويه منذ التحمل إلى وقت الأداء من غير تخلل نسيان.

١٢ ـ ألا يخالف العمل المتوارث بين الصحابة والتابعين دون تخصيص ببلد.

١٣ ـ ألا يعول الراوي على خطه ما لم يذكر مرويه.

ذلك هو أهم ما اشترطه أبو حنيفة لصحة خبر الآحاد والعمل به[١]، ولا شك أن المحدثين لا يوافقونه على أكثر هذه الشروط إن لم نقل كلها، وغيره من الأئمة يخالفونه في بعضها، ولسنا هنا بصدد الدفاع عن رأيه، أو الانتصار له، إنما الذي يهمنا أن نعرف عذر أبي حنيفة فيما تركه من أخبار الآحاد.

إذا تبين لك هذا، عرفت أن ما يتهم به أبو حنيفة من تركه السنة وأخذه بالرأي، إن كان ذلك عن اجتهاد، فلا حرج عليه، وقد فعله أئمة قبله وأئمة بعده، وإن كان عن هوى وعناد، فحاشا لله أن يفعل ذلك أبو حنيفة، وهو الذي ثبتت إمامته وورعه ووقوفه عند حدود الله ورسوله.

أمثلة عن وجهة نظر أبي حنيفة في بعض الأحاديث:

وإليك بعد هذا، أمثلة من اجتهاده الذي خالف فيه بعض الأحاديث، وبيان وجهة نظره.

١ ـ اجتمع أبو حنيفة بالأوزاعي في دار الخياطين وتباحثا في العلم، فقال الأوزاعي: لماذا لا ترفعون أيديكم عند الركوع وعند الرفع منه؟ فقال أبو حنيفة: لأنه لم يصح فيه شيء عن النبي ﷺ، قال الأوزاعي: كيف وقد حدثني الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع منه؟، فقال أبو حنيفة: حدثني حماد عن

---

(١) انظر أصول السرخسي ١/ ٣٦٤ وكشف الأسرار للبزدوي، والتقرير وشروحه، ومسلم الثبوت وشرحه في بحث خبر الآحاد.

إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله بن مسعود «أن رسول الله ﷺ كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة»، ولا يعود إلى شيء من ذلك، فقال الأوزاعي: أحدثك عن الزهري عن سالم، عن ابن عمر، وتقول: حدثنا حماد عن إبراهيم؟ فقال أبو حنيفة: كان حماد أفقه من الزهري، وكان إبراهيم أفقه من سالم، وعلقمة ليس بدون ابن عمر، وإن كان لابن عمر صحبة، فالأسود له فضل كبير، وفي رواية أخرى، إبراهيم أفقه من سالم، ولولا فضل الصحبة لقلت: إن علقمة أفقه من عبد الله بن عمر، وعبد الله هو عبد الله، فسكت الأوزاعي[1].

٢ ـ واجتمع سفيان بن عيينة بأبي حنيفة فسأله: هل صحيح أنك تفتي بأن المتبايعين ليس لهما الخيار إذا انتقلا من حديث البيع إلى حديث آخر غيره ولو ظلا مجتمعين في مكان واحد؟ قال: نعم، قال سفيان: كيف وقد صح الحديث عن رسول الله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»؟ قال أبو حنيفة: أرأيت إن كانا في سفينة، أرأيت إن كانا في سجن؟ أرأيت إن كانا في سفر؟ كيف يفترقان؟ .اهـ.

فأنت ترى أن أبا حنيفة لم يرد الحديث، ولكنه فهم من التفرق، تفرق الأقوال لا الأجسام، مراعاة للمقصود من العقود، وللحكمة من هذه الرخصة حتى تشمل كثيرين، كالمسافرين في سفينة واحدة أو في سفر واحد، أو الموجودين في سجن واحد، فهؤلاء قد يظلون معاً أياماً وشهوراً، فهل نقول: إنهما ماداما مجتمعين في مكان واحد فالبيع لم يتم، ولكل واحد منهما الخيار في فسخه متى شاء؟ وحمل التفرق الوارد على الأقوال جائز ووارد في القرآن والسنة، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣] ومثل قوله عليه الصلاة والسلام: «افترقت اليهود..» إلخ. فالذي لا يلاحظ دقة نظر الإمام في هذا الاستنباط

---

(١) حجة الله البالغة ١/٣٣١، ومحاسن المساعي في سيرة الأوزاعي ص٦٧، وفتح القدير لابن الهمام ١/٢١٩، وعقود الجواهر المنيفة ١/٦١.

ويسمع بأن أبا حنيفة يفتي بأن المتابعين متى أوجبا العقد لا خيار لهما ولو كانا في مجلس واحد، يحكم لأول وهلة بأن أبا حنيفة خالف الحديث، وليس الأمر كذلك.

٣ ـ وإليك مثلاً مما أورده ابن أبي شيبة على أبي حنيفة «أخرج ابن أبي شيبة بسنده إلى محمد بن النعمان بن بشير، أن أباه النعمان نحله غلاماً، وأنه أتى النبي ﷺ ليشهده، فقال: أكل ولدك نحلت مثل هذا؟ قال: لا، قال: فارددِه. ثم أورد لهذا الحديث طريقين آخرين بألفاظ مختلفة، وقال في آخرها: وذكر أن أبا حنيفة قال: لا بأس به».

وجوابه كما في «النكت الطريفة» للعلامة الكوثري: «اختلفت ألفاظ الرواة في حديث النعمان بن بشير في النحل بحيث وسعت على أئمة الفقه نطاق الاجتهاد، فرأى جمهورهم أن الأمر بالتسوية للندب، منهم مالك والليث والثوري والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه، فأجازوا أن يخص بعض بنيه دون بعض بالنحلة والعطية على كراهية من بعضهم، والتسوية أحب إلى جميعهم، ويرى بعضهم وجوب التسوية بينهم في العطية لظاهر بعض ألفاظ الرواية، منهم ابن المبارك وأحمد والظاهرية، وكان إسحاق معهم ثم رجع إلى مذهب الجمهور.

والإجماع على جواز هبة المرء لماله للغريب مما يؤيد رأي الجمهور، ولا نص حيث يكون احتمال، فلا يكون معنى لما يقال: لا قياس في مورد الاجتهاد هنا.

وقد أورد البيهقي نحو عشرة وجوه في تأييد أن الأمر بالتسوية هنا للندب وإن ناقشه فيها بعضهم.

وسبب اختلاف الفقهاء في حمل تلك الأحاديث على الوجوب أو على الندب هو اختلاف ألفاظها، فقوله في هذا «فارجعه» وقوله في الآخر: «أشهد على هذا غيري» وفي آخر: «أيسرك أن يكونوا في البر سواء» تدل على الندب، وهناك ألفاظ تؤذن بالوجوب مثل «لا أشهد على جور»، إلا

إذا حمل الجور على مجرد الميل لقرائن قائمة، حتى قال القاضي عياض: «والجمع بين أحاديث الباب أولى من طرح بعضها، ومن توهين الحديث بالاضطراب في ألفاظه، ووجه الجمع أن تحمل كلها على الندب» ثم بين وجه حملها كلها على الندب في شرحه على صحيح مسلم.

ونحن نرى أنفسنا في غنية عن التوسع هنا بأكثر مما ذكرنا، لأن المسألة ليست مما انفرد به أبو حنيفة، بل معه جمهور أهل الفقه، وتفضيل أبي بكر لعائشة وعمر لعاصم في العطية مما نص عليه الشافعي، وكذا فعل غيرهما من الصحابة وإقدامهم على ذلك من أجلى الأدلة على أن الأمر بالتسوية للندب[1].

هذا مثل مما أورده ابن أبي شيبة على أبي حنيفة من تركه العمل بالأحاديث في مائة وخمس وعشرين مسألة، ومن الجواب تعلم أن الإمام لم يترك العمل بها تقديماً للرأي عليها، وإنما فعل ذلك عن اجتهاد منه، ومثله يعذر، كما يعذر كل إمام فيما يؤدي إليه رأيه من اجتهاد.

كما ينبغي أن نعلم أن ما ذكره ابن أبي شيبة من المسائل التي خالف فيها أبو حنيفة الحديث لم ينفرد وحده بما أدى إليه اجتهاده، بل أكثرها قد وافقه فيها إمام أو أكثر من أئمة الجمهور.

حلقة أبي حنيفة العلمية:

ومن علم طريقة أبي حنيفة مع تلاميذه في الاجتهاد، وما كانت تضمه حلقته من فحول العلماء أيقن أن مثله لا يصح أن يوجه إليه تلك المطاعن.

أخرج ابن أبي العوام، قال: حدثني الطحاوي قال: كتب إليَّ ابن أبي ثور قال: أخبرني نوح بن أبي سفيان، قال لي المغيرة بن حمزة: كان أصحاب أبي حنيفة الذين دونوا معه الكتب أربعين رجلاً كبراء الكبراء .اهـ.

وبسنده إلى أسد بن الفرات أنه كان في العشرة المتقدمين من

---

(١) النكت الطريفة ص٢١ ـ ٢٢.

الأربعين: أبو يوسف، وزفر بن الهذيل، وداود الطائي، وأسد بن عمرو، ويوسف بن خالد السمتي، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وهو الذي كان يكتبها لهم ثلاثين سنة.

وبسنده إلى أسد أيضاً قال: كانوا يختلفون عند أبي حنيفة في جواب المسألة، فيأتي هذا بجواب وهذا بجواب، ثم يرفعونه إليه ويسألونه عنها فيأتي الجواب من كثب، أي: من قرب، وكانوا يقيمون في المسألة ثلاثة أيام، ثم يكتبونها في الديوان.

وعن إسحاق بن إبراهيم، قال: كان أصحاب أبي حنيفة يخوضون معه في المسألة فإذا لم يحضر عافية بن يزيد قال أبو حنيفة: لا ترفعوا المسألة حتى يحضر عافية، فإذا حضر ووافقهم قال أبو حنيفة: أثبتوها. وإن لم يوافقهم قال أبو حنيفة: لا تثبتوها .اهـ.

وقال يحيى بن معين في معرفة التاريخ والعلل عن الفضل بن دكين: سمعت زفر يقول: كنا نختلف إلى أبي حنيفة ومعنا أبو يوسف ومحمد بن الحسن، فكنا نكتب عنه، قال زفر فقال يوماً أبو حنيفة لأبي يوسف: ويحك يا يعقوب لا تكتب كل ما تسمع مني، فإني قد أرى الرأي اليوم وأتركه غداً وأرى الرأي غداً واتركه في غده .اهـ.

ومن هنا تعلم صدق ما يقول الموفق المكي من أن أبا حنيفة وضع مذهبه شورى ولم يستبد فيه بنفسه دونهم، اجتهاداً منه في الدين ومبالغة في النصيحة لله ورسوله والمؤمنين[1].

ومن هنا أيضاً تعلم طرافة ما أخرجه الخطيب[2] عن ابن كرامة، قال: كنا عند وكيع يوماً، فقال رجل: أخطأ أبو حنيفة، فقال وكيع: كيف يقدر أبو حنيفة أن يخطئ، ومعه مثل أبي يوسف وزفر في قياسهما، ومثل يحيى بن أبي زائدة وحفص بن غياث وحبان ومندل في حفظهم للحديث،

---

(١) حسن التقاضي ص١٢.

(٢) تاريخ بغداد ١٤/٤٧.

والقاسم بن معن في معرفته باللغة العربية، وداود الطائي وفضيل بن عياض في زهدهما وورعهما؟ ومن كان هؤلاء جلساؤه لم يكد يخطئ لأنه إن أخطأ ردوه .اهـ.

ونحن لسنا مع وكيع في أن أبا حنيفة لا يخطئ، ولكننا نرى معه أن إماماً كأبي حنيفة اجتمع له من الأصحاب والبيئة وقرب العهد بالصحابة والفهم الثاقب والاجتهاد البالغ في دين الله لا يصح بحال أن تشن عليه تلك الحملة الظالمة التي بدأت في عصره من تنافس الأقران وجهل الرواة وتزيُّد المتخرصين، ثم ما زالت تمتد حتى بلغت أَوْجَهَا بعد انتهاء فتنة خلق القرآن، حين حمل كثير من أهل الحديث على أبي حنيفة وأصحابه فجرحه بعضهم وجرحوا كثيراً من أصحابه لا لشيء إلا انتقاماً من المعتزلة الذين أذاقوا أهل الحديث صنوفاً من العذاب والاضطهاد، وقد كان جمهور المعتزلة يأخذ بمذهب أبي حنيفة في الفروع، فهذا هو سر تلك الحملة المتأخرة، وذلك هو سر تلك الحملة المتقدمة، يقول الخطيب البغدادي: «ما تكلم أبو حنيفة ولا أبو يوسف ولا زفر ولا محمد ولا أحد من أصحابه في القرآن، وإنما تكلم في القرآن بشر المريسي وابن أبي دؤاد، فهؤلاء شانوا أصحاب أبي حنيفة»[1].

كلمة إنصاف:

ويعجبني في هذا المقام قول الحافظ ابن عبد البر رحمه الله في «جامع بيان العلم»[2]: «أفرط أصحاب الحديث في ذم أبي حنيفة وتجاوزوا الحد في ذلك، والسبب الموجب لذلك عندهم إدخاله الرأي والقياس على الآثار واعتبارهما، وأكثر أهل العلم يقولون: إذا صح الأثر بطل القياس والنظر، وكان رده لما ورد من أخبار الآحاد بتأويل محتمل، وكثيراً منه قد تقدمه إليه غيره، وتابعه عليه مثله ممن قال بالرأي، وجل ما يوجد له من

---

(١) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٣٧.

(٢) ٢/ ١٤٨.

ذلك ما كان اتباعاً لأهل بلده كإبراهيم النخعي، وأصحاب ابن مسعود، إلا أنه أغرق وأفرط في تنزيل النوازل هو وأصحابه، والجواب فيها برأيهم واستحسانهم فأتى منه من ذلك خلاف كبير للسلف وشنع هي عند مخالفيهم بدع (هذا رأي ابن عبد البر) وما أعلم أحداً من أهل العلم إلا وله تأويل في آية أو مذهب في سنة، رد من أجل ذلك المذهب سنة أخرى بتأويل سائغ أو ادعاء نسخ، إلا أن لأبي حنيفة من ذلك كثيراً، وهو يوجد لغيره قليل» (هذا رأي ابن عبد البر) وبعد أن ذكر ما أحصاه الليث بن سعد على مالك من مخالفته للسنة، قال: «ليس لأحد من علماء الأمة يثبت حديثاً عن النبي ﷺ ثم يرده دون ادعاء نسخ عليه بأثر مثله أو بعمل يجب على أصله الانقياد إليه أو طعن في سنده، ولو فعل ذلك أحد سقطت عدالته، فضلاً عن أن يتخذ إماماً، ولزمه اسم الفسق، ونقموا أيضاً على أبي حنيفة الإرجاء (أقول: والتحقيق أن إرجاءه هو محض السنة) ومن أهل العلم ممن ينسب إلى الإرجاء كثير، لم يعن أحد بنقل قبيح ما قيل فيه، كما عنوا بذلك في أبي حنيفة لإمامته، وكان أيضاً ـ مع هذا ـ يحسد وينسب إليه ما ليس فيه، ويختلق عليه ما لا يليق، وقد أثنى عليه جماعة من العلماء وفضلوه... ثم قال ـ بعد أن ذكر ثناء جماعة من العلماء عليه ـ: وكان يقال: يستدل على نباهة الرجل من الماضين بتباين الناس فيه، قالوا: ألا ترى إلى علي بن أبي طالب أنه هلك فيه فئتان: محب أفرط، ومبغض فرّط، وقد جاء في الحديث «أنه يهلك فيه رجلان: محب مُطْرٍ، ومبغض مُفْتَرٍ» وهذه صفة أهل النباهة ومن بلغ في الدين والفضل الغاية، والله أعلم».

٢ ـ الإمام مالك

٩٣ ـ ١٧٩هـ

حياته ومكانته العلمية:

هو أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة ومحدثها الأشهر، ولد بالمدينة سنة ٩٣هـ. وذكر ابن الديبع الشيباني في مقدمة تيسير الوصول أن ولادته كانت سنة ٩٥، ونشأ بها وتوفي فيها عام ١٧٩هـ عن ستة وثمانين سنة، تلقى العلم عن ربيعة الرأي وأخذ عن كبار الفقهاء من التابعين، وسمع كثيراً من الزهري، حتى ليعتبر من أشهر تلاميذه، كما سمع من نافع مولى ابن عمر واشتهر بالرواية عنه حتى أصبحت روايته تسمى في عرف بعض المحدثين بالسلسلة الذهبية، وهي (مالك عن نافع عن ابن عمر)، وما زال دائباً في طلب العلم وتحصيله حتى أصبحت له الإمامة في الحجاز، وأطلق عليه عالم المدينة وإمام دار الهجرة، وانتشر صيته في الآفاق، فهرع إليه أهل العلم من مختلف بقاع الأرض، وكان يعقد للحديث مجلساً في مسجد النبي ﷺ في وقار وأدب وحشمة، متطيباً لابساً أحسن ثيابه، لا يرفع صوته فيه إجلالاً للرسول.

أصول مذهبه:

عرف مالك رحمه الله بالفقه والحديث معاً، وقد عرف باحتجاجه بالمرسل كأبي حنيفة، وقد أخرج من المراسيل عدداً في موطئه، وكانت أصول مذهبه هي الأصول المعتبرة لدى الأئمة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وزاد عليها شيئين: عمل أهل المدينة والمصالح المرسلة، أما هذه الأخيرة فقال: قال بها أكثر الأئمة، وأما عمل أهل المدينة فقد اعتبره حجة

دالة على ما كان عليه النبي ﷺ من فعل أو حال، ولا يعتبر عملهم حجة إلا إذا كانوا مجمعين عليه متوارثين العمل به جيلاً بعد جيل حتى عهد الرسول الكريم، وهو يرى أنهم لا يلتزمون أمراً ويعملون به جميعاً إلا إذا كان أمراً مشروعاً عمل به الصحابة في عهد الرسول وأقرهم عليه ثم توارثه من بعدهم ودرجوا عليه.

وعمل أهل المدينة عنده أقوى من حديث الآحاد، فإذا تعارض خبر الواحد مع عمل أهل المدينة رجح الثاني، ومن هنا استدرك عليه الليث بن سعد سبعين سنة ترك الأخذ بها وهي في موطئه، ولم يوافقه بقية الأئمة والعلماء من بعده على هذا. وممن ناقشه في ذلك الإمام الشافعي رحمه الله، وتتالى العلماء من بعده يناقشونه في ذلك، ومن أشهر من رد حجية عمل أهل المدينة ابن حزم، فقد ناقشه في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام» نقاشاً قوياً، وكذلك رد عليه في بحوث متفرقة من كتابه «المحلى» وهو شديد الوطأة في نقاشه العلمي مع كل من يخالفهم[1].

وقد انتشر مذهب مالك في كثير من أقطار العالم الإسلامي وخاصة في المغرب ومصر.

الموطأ ـ مكانته ـ رواياته وأحاديثه ـ شروحه:

ولعل أشهر ما عرف به الإمام مالك رحمه الله، كتابه «الموطأ» الذي ألفه بإشارة من المنصور حين حج وطلب إليه أن يدون كتاباً جامعاً في العلم يتجنب فيه شدائد ابن عمر ورخص ابن عباس، وأن يوطئه للناس، فألف كتابه هذا، وسماه «الموطأ» وذكر السيوطي لهذه التسمية سبباً آخر، وهو ما روي أن مالكاً قال: «عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه فسميته الموطأ» ثم جاء المهدي حاجاً فسمعه منه وأمر له بخمسة آلاف دينار ولتلاميذه بألف، ثم رحل إليه الرشيد في

(١) انظر الإحكام ٢/٩٧ ـ ١٢٠.

إحدى حججه، مع أولاده وسمعه منه، ورغب أن يعلقه في الكعبة ويحمل الناس على العمل بما جاء به فأجابه رحمه الله: «لا تفعل يا أمير المؤمنين فإن أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان، وكل مصيب» فعدل الرشيد عن ذلك، رواه أبو نعيم في الحلية.

وقد وضع الله له القبول في قلوب الناس، فأقبلوا عليه دراسة وسماعاً، ومن أشهر الأئمة الذين سمعوه من مالك: الأوزاعي، والشافعي، ومحمد، ورواية محمد له هي إحدى روايات الموطأ المشهورة والمعتبرة كما سيأتي.

وقد عني مالك رحمه الله بتأليفه وتدوين الأحاديث الصحيحة فيه حتى قالوا: إنه مكث فيه أربعين سنة يهذبه وينقحه، ويستدل لذلك بما رواه السيوطي في مقدمة شرحه للموطأ عن الأوزاعي، أنه قال: «عرضنا على مالك الموطأ في أربعين يوماً فقال: كتاب ألفته في أربعين سنة، أخذتموه في أربعين يوماً ما أقل ما تفقهون فيه».

وقد جرى في الموطأ على أن يبوبه على أبواب العلم المختلفة، ويذكر في كل باب ما جاء فيه من الحديث عن النبي ﷺ ثم ما ورد من الآثار عن الصحابة والتابعين، وكانوا في جمهرتهم من أهل المدينة، لأن مالكاً رحمه الله لم يغادرها، وأحياناً يفسر كلمات الحديث بعد سرده، ويبين المراد من بعض عباراته، وكان ينص على عمل أهل المدينة في الأبواب التي جاء فيها من حديث الآحاد ما يعارض ذلك العمل.

أما درجة الموطأ في السنة فقد اختلفت آراء العلماء.

فقال قوم: بأنه مقدم على الصحيحين لمكانة الإمام مالك رحمه الله، ولما عرف عنه من التثبت والتمحيص، وحسبك أنه ألفه في أربعين سنة، وممن ذهب إلى هذا الرأي ودافع عنه، ابن العربي، وهو رأي جمهور المالكية.

ومنهم من جعله مع الصحيحين في مرتبة واحدة، وإليه يشير كلام

الدهلوي في «حجة الله البالغة» حيث تحدث عن طبقات كتب السنة، وجعل في الطبقة الأولى منها، الموطأ والصحيحين.

ومنهم من رأى مرتبته دون مرتبة الصحيحين، وهو رأي جمهور المحدثين، ويعبر عن سر ذلك ابن حجر حيث يقول: «إن كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما» وقد عرفت عدم اعتداد المحدثين بالمرسل والمنقطع وما عدا المتصل، فلا جرم إن كانت مرتبة «الموطأ» ـ عندهم ـ دون مرتبة الصحيحين.

وقد أجاب أصحاب القولين الأولين عن وجود المرسل والمنقطع في «الموطأ» بأنها متصلة السند من طرق أخرى، فلا جرم أنها صحيحة من هذا الوجه.

وممن عني بوصل ما في «الموطأ» من مرسل ومنقطع ومعضل، الحافظ ابن عبد البر، ومما قاله: «وجميع ما فيه من قوله: «بلغني»، ومن قوله: «عن الثقة» عنده مما لم يسنده، واحد وستون حديثاً كلها مسندة من غير طريق مالك، إلا أربعة، لا تعرف وهي:

١ ـ «إني لا أنسى ولكن أُنَسَّى».

٢ ـ «إن رسول الله ﷺ أُري أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك، فكأنه تقاصر أعمار أمته ألا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر فأعطاه الله ليلة القدر».

٣ ـ قول معاذ: آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ في الغِرْز[1] أَنْ قال: «حسن خلقك للناس».

٤ ـ «إذا نشأت بحرية (أي السحابة) ثم تشاءمت فتلك عين غديقة» أي: (كثيرة الماء).

---

(١) هو موضع الركاب من رحل البعير.

وقد دافع العلماء عن هذه الأحاديث الأربعة بأن معاني هذه الأحاديث صحيحة واستشهدوا لها بما في كتب السنة، ولكن الشيخ الشنقيطي في كتابه «إضاءة الحالك» نقل عن ابن الصلاح أنه وصل هذه الأحاديث الأربعة، والذي استظهره السيوطي «إطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء لأن ما فيه من المراسيل مع كونه حجة عنده بلا شرط، وعند من يوافقه من الأئمة في الاحتجاج بالمرسل، فهو أيضاً حجة عندنا لأن المرسل ـ عندنا ـ حجة إذا اعتضد، وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد»[1].

هذا وقد زعم ابن حزم أن في الموطأ أحاديث ضعيفة، وهَّاهَا العلماء، وقد تعقبه اللكنوي بأنها لم تصل إلى حد السقوط والوضع، ولعل ما نقله ابن حزم من توهين العلماء لبعض تلك الأحاديث ناشئ من حكمهم عليها بالنظر إلى الطرق التي وصلتهم، أما بالنظر لطريق مالك فهي عنده صحيحة، وهو أولى أن يؤخذ رأيه في شيوخه ومن روى عنهم إذ هو أدرى بهم وأعرف.

وقد بلغت روايات الموطأ المتداولة نحواً من ثلاثين نسخة من أشهرها: موطأ يحيى بن يحيى الليثي، وموطأ ابن بكير، وموطأ أبي مصعب، وموطأ ابن وهب، وموطأ الإمام محمد بن الحسن، وهذه النسخ تختلف فيما بينها تقديماً وتأخيراً وزيادة ونقصاً، لاختلاف الزمن الذي رويت فيه عن مالك، مع ما كان عليه ـ رحمه الله ـ من إدامة النظر في موطئه، فلا يبعد أن يزيد فيه أحياناً، وأن ينقص منه أحياناً حسبما يتراءى له من النظر.

ولهذا اختلفت الأقوال في عدد أحاديث الموطأ نظراً لاختلاف النسخ المتداولة، فأبو بكر الأبهري يقول: «جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين، ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً، المسند

---

(١) شرح الموطأ ص٨.

منها ستمائة حديث، والمرسل مائتان واثنان وعشرون حديثاً، والموقوف ستمائة وثلاثة عشر، ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون».

أما موطأ محمد بن الحسن وهو من أشهر نسخ الموطأ وله شهرة عظيمة في الحرمين والهند، فقد بلغ ما فيه من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم ـ مسندة، ومرسلة، ومنقطعة ـ ثمانين ومائة وألفاً، منها عن مالك خمسة وألف، ومنها عن أبي حنيفة، ثلاثة عشر، وعن أبي يوسف، أربعة، والباقي عن غيرهما.

وما زال علماء الحديث يتداولون الموطأ شرحاً وتخريجاً، وممن شرحه الحافظ ابن عبد البر (٤٦٣) فقد ألف فيه شرحين:

الأول: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» رتب فيه أسماء شيوخ مالك على حروف المعجم، وقد قال فيه ابن حزم: «لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله فكيف أحسن منه؟!».

والثاني كتاب «الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار». وممن شرحه أيضاً الحافظ أبو بكر محمد بن العربي (ـ ٥٤٣) والجلال السيوطي (ـ ٩١١هـ) والزرقاني، المالكي (ـ ١١٢٢) والدهلوي(ـ ١١٨٠هـ) والشيخ علي القاري المكي (ـ ١٠١٤هـ) واللكنوي (ـ ١٣٠٤هـ) في كتابه «التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد».

وقد اختصر الموطأ كثيرون، منهم أبو سليمان الخطابي (ـ ٣٨٨هـ) وابن عبد البر (ـ ٤٦٣هـ) وابن رشيق القيرواني (ـ ٤٦٣هـ).

كما ألف في شرح غريبه وفي شواهده ورجاله واختلافاته مؤلفات كثيرة تدل على عناية علماء الأمة بهذا الكتاب الجليل.

هل الموطأ، كتاب فقه أم كتاب حديث؟

لم يختلف العلماء منذ ألف مالك موطأه حتى عصرنا على أن الموطأ أقدم مؤلف في الحديث وصل إلينا من مؤلفات السلف في القرن الثاني،

وكانت عنايتهم به بالغة كما رأيت، وإذا ذكروا كتب الحديث، ذكروه معها. واختلفوا في مرتبته بينها كما رأيت.

حتى إذا كان هذا العصر الذي استطال المستشرقون على تاريخنا وعلمائنا وصحابة رسولنا ﷺ كما رأيت من صنيعهم في بحث السنة، رأينا من يقول لنا من المسلمين: إن موطأ مالك هو كتاب فقه وليس كتاب حديث، ذلك هو الدكتور «علي حسن عبد القادر» في كتابه «نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي».

شبهة القول بأنه كتاب فقه:

يدعي الدكتور في كتابه المذكور[1] أن الموطأ ـ إذا استثنينا المجموع لزيد ـ يعد أول كتاب فقهي وصل إلينا في الإسلام، وأنه لا يمكن أن يعتبر أول كتاب كبير في الحديث، رغم ما له ولمؤلفه الإمام مالك من مكانة في الإسلام، لأنه لم يعتبر في الأصل كتاباً في الحديث، ولم يتخذ مكاناً بجانب الكتب الستة ـ باستثناء أهل المغرب ـ ولكن تقوى المتأخرين (كذا كذا) هي التي جعلتهم يدخلونه أحياناً في الكتب الصحاح، ثم أكد أنه ليس كتاب حديث بالمعنى الصحيح، إذ ليس غرضه الإتيان بالأحاديث الصحيحة فحسب، بل غرضه النظر في الفقه والقانون والعادة والعمل حسب الإجماع المدني المعترف به، ولهذا يذكر فيه فتاوى لأئمة معتبرين في مسألة موجودة ليستنتج رأيه الموافق لها، ولو كان محدثاً لأخبرنا في ذلك بحديث لا فتوى. ثم يقول بعد بحث طويل: «ومن هنا نرى أن مالكاً لم يكن جامعاً للحديث بل كان ـ زيادة على ذلك ـ شارحاً للأحاديث من وجهة النظر العملية» ثم يقول ـ بعد أن ذكر أخذ مالك بالرأي أحياناً ـ: «فمن هذا نرى أن مالكاً لم يكن محدثاً، وأن الحديث عنده لم يكن المعتمد الوحيد لديه، بدليل اتخاذه العمل المدني حجة، على أنه وإن لم يكن محدثاً حقيقياً فقد أعطى للمحدثين فائدة كبيرة،

(١) ص٢٤٤ ـ ٢٥٢.

وأمد النقد التاريخي بأداة ثمينة، ولم يكن الإسناد عنده أمراً ضرورياً بدليل ما ذكره في الموطأ من المراسيل» اهـ.

ويتلخص مما ذكرناه مختصراً، وذكره مطولاً في كتابه، أمران:

الأول: أن مالكاً لم يكن محدثاً.

والثاني: أن الموطأ ليس كتاب حديث بل كتاب فقه.

جواب الشبهة:

١ ـ أما أن مالكاً لم يكن محدثاً فهذا تَجَنٍّ على الحق ومخالفة لما يعرفه العلماء جميعاً، فقد كان مالك من كبار المحدثين في عصره، وكانت مجالسه للتحديث معروفة مشهورة، وكانوا يقصدونه من مختلف البقاع لأخذ حديثه، ولا ينازع في هذا إلا مكابر.

ولقد كان ـ مع حديثه وإمامته في الحديث ـ فقيهاً من أئمة الفقهاء، فلم يكن ممن يجلس للتحديث فقط دون أن يتكلم في فقه الحديث، أو تكون له آراء في المسائل الاجتهادية، أي أنه لم يكن كيحيى بن معين والأعمش مثلاً، وكذلك كان فقهاء التابعين يجمعون ـ غالباً ـ بين الحديث والفقه، فلاستدلال بأنه كان يستعمل رأيه فيما ليس فيه نص على أنه لم يكن محدثاً بل كان فقيهاً، تجاهل لميول المحدثين منذ عصر الصحابة، فابن مسعود وهومن أكبر رواة الحديث كان يجتهد فيما ليس فيه نص، في حين كان ابن عمر ـ وهو من كبار المحدثين أيضاً ـ وقَّافاً عند النصوص، فليس كل من يجتهد، ويستنبط، يخرج من دائرة الحديث، كما أنه ليس كل محدث لا يستعمل رأيه فيما بين يديه من النصوص، وخذ لذلك مثلاً في التابعين، الثوري، أو الأوزاعي، فقد كانا من أئمة الحديث، في الوقت الذي كانا فيه من أئمة الفقه، ولا مانع يمنع من الجمع بين الناحيتين لمن آتاه الله فهماً وحفظاً.

أما أنه أخرج في موطئه المراسيل فذلك لأن مذهبه صحة الاحتجاج

بالمرسل والمنقطع، لا لأنه لم يكن مَعْنِيّاً بالأسانيد كما يُعْنَى المحدثون، كيف وقد روي عنه «ربما جلس إلينا الشيخ فيحدث جل نهاره ما نأخذ عنه حديثاً واحداً»، وهو القائل: «لا يؤخذ العلم عن أربعة إلخ» وقد نقلناه لك من قبل.

ويزيدك ثقة بما نقول أن أقران مالك اعترفوا له بالإمامة في الحديث والتثبت فيه، يقول سفيان بن عيينة «كان مالك لا يبلغ من الحديث إلا صحيحاً، ولا يحدث إلا عن ثقات الناس» وقال يحيى بن سعيد القطان: «كان مالك إماماً في الحديث»، ويقول ابن قدامة: «كان مالك أحفظ أهل زمانه».

٢ ـ وأما أن الموطأ ليس كتاب حديث، فينقضه عناية العلماء به على اختلاف مذاهبهم، فهذا هو محمد بن الحسن يرويه بعناية وهو من أصحاب أبي حنيفة، وهذا هو الأوزاعي، يرويه عن مالك، وهو إمام مذهب معروف وها هو الشافعي يأخذه عن مالك أيضاً، وها هم علماء من الحنفية والشافعية يشرحونه أو يختصرونه. نعم لقد كان للمالكية عناية به أكثر من غيرهم، لأنه كتاب إمامهم وصاحب مذهبهم.

ولو كان الموطأ كتاب فقه لما لقي هذا الإجماع على العناية به من مختلف المذاهب، أما أن أبوابه جاءت طبقاً لمقاصد الفقه وبحوثه، فهذا لا يخرجه عن أن يكون كتاب حديث كما فعل البخاري، وهو ـ بالاتفاق ـ قد صنف كتابه «الصحيح» ليكون كتاب حديث، ومع ذلك فقد بوبه على أبواب الفقه، وفعل مثل ما فعل مالك من ذكر آراء الصحابة والتابعين في «صحيحه»، وقل مثل ذلك في الترمذي الذي حرص على أن يذكر في كل باب ما فيه من الخلاف بين العلماء وتفاصيل أقوالهم، وكذلك فعل أبو داود.

ولا يلزم من ذكر رأي الصحابي أو التابعي في كتاب حديث أن يخرج الكتاب عن زمرة كتب الحديث، خصوصاً عند من يرى إطلاق الحديث على كل ما أثر عن الرسول أو الصحابة أو التابعين.

وأما عدم عده مع الكتب الستة فلما أكثر مالك فيه من المراسيل، وهو وإن كان يرى العمل بها، ولكن غيره من المحدثين لا يرون ذلك. فهذا هو الذي منع عده في الكتب الستة، على أن الأنظار والآراء في ذلك متفاوتة كما سبق، وأمامنا مسند الإمام أحمد فإنه ـ باتفاق الناس جميعاً ـ كتاب حديث ومع ذلك فلم يعده كثير من العلماء من الكتب الستة لاعتبارات خاصة.

وأما أن تقوى المتأخرين هي التي جعلتهم يعدونه من كتب الصحاح، فهذه أساليب المستشرقين وعباراتهم، وإلا فما معنى تقوى المتأخرين هنا؟ ألم يكن للمتقدمين تقوى تحملهم على ذلك؟ وما دخل التقوى هنا؟ وكيف يصح هذا القول والشافعي هو الذي قال: «ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك»، وأجاب ابن الصلاح بأن ذلك قبل أن يظهر كتابا البخاري ومسلم[1]. أليس في هذا تقدير المتقدمين من علمائنا لموطأ مالك ونظرهم إليه على أنه كتاب حديث لا كتاب فقه؟ وإلا لما كان هنالك حاجة لأن يعتذر عن الشافعي بما اعتذر به ابن الصلاح، ولكان الجواب الطبيعي أن يقال: إن كتاب مالك كتاب فقه، وكان كتابا البخاري ومسلم كتابَي حديث..

(١) مقدمة علوم الحديث ص٩.

٣ ـ الإمـام الشـافعي

١٥٠ ـ ٢٠٤هـ

حياته ومكانته العلمية:

هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن شافع ينتهي نسبه إلى قصي ويلتقي نسبه مع النبي ﷺ في عبد مناف، ولد رحمه الله بغزة من أعمال الشام سنة ١٥٠هـ، وحملته أمه إلى مكة وهو ابن سنتين وبها نشأ وقرأ القرآن الكريم، وأقام في هذيل نحواً من عشر سنين تعلم منهم اللغة والشعر حتى كان من أوثق الناس بأشعار الهذليين، وقد روي أن الأصمعي صحح عليه أشعارهم، وأخذ الفقه عن مسلم بن خالد الزنجي مفتي مكة ثم رحل إلى المدينة وتتلمذ على مالك فقرأ عليه الموطأ كله، ورأى فيه مالك من الذكاء وقوة الذاكرة والنباهة المبكرة ما جعله يكرمه ويصله، ثم تولى الشافعي العمل في إحدى ولايات اليمن، وهناك وشِي به إلى الرشيد فَأُحْضِرَ إلى بغداد متَّهماً بالتشيُّع والدعوة لآل البيت، وكان ذلك سنة ١٨٤هـ فتدخل محمد بن الحسن عند الرشيد حتى اقتنع ببراءته، وهناك تم له الاتصال بالإمام محمد وأخذ عنه كتب أصحابه، حتى قال: «خرجت من بغداد وقد حملت من علم محمد بن الحسن وقر بعير» ثم عاد إلى مكة، وما زال ينتقل بين العراق والحجاز حتى أقام في مصر سنة ١٩٩هـ، وبها دوَّن مذهبه الجديد إلى أن توفي عام ٢٠٤هـ، بعد أن ملأ الدنيا علماً واجتهاداً، وبعد أن جمع حوله أفذاذ طلاب العلم في مصر والعراق، وبعد أن ملأ القلوب بحبه وإجلاله والاعتراف بإمامته لما كان يتمتع به رحمه الله من علم غزير ومنطق فحل وذكاء عجيب وذهن نافذ

إلى لب الحقائق، وإحاطة واسعة بكتاب الله وسنة رسوله، وعلوم اللغة وآدابها.

دوره في الدفاع عن السنة:

وللشافعي ـ عدا مكانته الفقهية ـ مكانة ممتازة عند أهل الحديث، فهو الذي وضع قواعد الرواية، ودافع عن السنة دفاعاً مجيداً، وأعلن رأيه الذي يخالف فيه مالكاً وأبا حنيفة، وهو أن الحديث متى صح بالسند المتصل إلى النبي ﷺ يجب العمل به من غير تقييده بموافقة عمل أهل المدينة كما اشترط مالك أو بالشروط المتعددة التي اشترطها أبو حنيفة، وبذلك كان في جانب أهل الحديث مما جعلهم يطلقون عليه لقب «ناصر السنة» وفي الحق أن «رسالته» وبحوثه في «الأم» من أثمن ما ألفه العلماء دفاعاً عن حجية السنة ومكانتها في التشريع بأسلوب قوي جزل، وأدلة دامغة قاهرة، ولا ينكر كل من كتب في مصطلح الحديث وفي مباحث السنة والكتاب من علماء الأصول، أنه مدين للشافعي فيما كتب، ومن هنا كان صحيحاً ما يقوله محمد بن الحسن: «إن تكلم أصحاب الحديث يوماً فبلسان الشافعي» وما قاله الزعفراني: «كان أصحاب الحديث رقوداً فأيقظهم الشافعي». ومن هنا أجله علماء الحديث وذكروه بكل خير، فقال فيه أحمد بن حنبل: «ما أحد مس بيده محبرة ولا قلماً إلا وللشافعي في رقبته مِنَّة». ويقول: «ما علمنا المجمل من المفسر ولا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه حتى جالسنا الشافعي». وقال عبد الرحمن بن مهدي: «لما نظرت الرسالة للشافعي أذهلتني لأنني رأيت كلام رجل عاقل فصيح ناصح، فإني لأكثر الدعاء له». وقال الكرابيسي: «ما كنا ندري ما الكتاب والسنة حتى سمعناه من الشافعي، وما رأيت مثل الشافعي ولا رأى الشافعي مثل نفسه، وما رأيت أفصح منه وأعرف».

أصول مذهبه:

كانت أصول مذهبه كأصول الأئمة الآخرين: العمل بالكتاب والسنة والقياس والإجماع، إلا أن عمله بالسنة كان أوسع دائرة من مالك وأبي

حنيفة من ناحية الأخذ بخبر الآحاد، وكان أضيق دائرة من ناحية رفض العمل بالمرسل إلا إذا كان مرسل كبار التابعين كسعيد بن المسيب. ومن أصوله «الاستصحاب» وقد أخذ به الحنفية في الدفع لا في الإثبات.

ولم ينقل عن الشافعي من الحديث كتاب مستقل إلا «مسند الشافعي» رواية أبي العباس الأصم، و«سنن الشافعي» رواية الطحاوي، ويظهر أنه من استخراج تلاميذه لا من تأليفه كما هو الحال في مسانيد أبي حنيفة، وذلك لأنه لم يجلس للتحديث كما هي عادة المحدثين، ولا عُنِيَ بجمع الروايات والطرق كما عُنُوا بذلك، وإنما هو إمام مجتهد يبحث في السنة عن كل ما يمكن أن يكون أصلاً من أصول التشريع، فهو يطلب الحديث ليكون نواة لاجتهاده وفقهه، لا ليملأ به الكراريس والصحف، وهذا هو الفرق بين المحدثين المنقطعين للتحديث، وبين الأئمة المعنيين بالفقه والتشريع.

٤ ـ الإمام أحمد

١٦٤ ـ ٢٤١هـ

حياته ومكانته العلمية:

هو أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، ولد في بغداد سنة ١٦٤ وبها نشأ وترعرع، حضر في أول طلبه مجلس أبي يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة ثم انتقل إلى طلب الحديث، وما زال يجد في طلبه ويلقى الشيوخ ويكتب عنهم، حتى بلغ الذروة في حفظ السنة والإحاطة بها، وحتى أصبح إمام السنة في عصره غير منازع، أخذ عن الشافعي الفقه أولاً، ثم أخذ الشافعي عنه الحديث، ومن تلاميذه البخاري ومسلم، وكان من الورع والزهد والأمانة والتشدد في الحق على جانب عظيم، تعرض لمحنة خلق القرآن وصبر عليها منذ عهد المأمون حتى المتوكل، وكان لموقفه العظيم أثر خالد في تثبيت قلوب الجمهور على الحق، وقد زاد ثباته على المحنة في نظر المسلمين، مكانته في قلوبهم واعترافهم بإمامته، وشهادات العلماء في حقه كثيرة متوافرة، وحسبك قول الشافعي رحمه الله: «خرجت من بغداد وما خلفت فيها رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أورع ولا أتقى من أحمد بن حنبل» وتوفي رحمه الله ببغداد سنة ٢٤١ ومشى في جنازته خلق لا يحصون.

أصول مذهبه:

أما أصول مذهبه فهي أصول الأئمة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وكان كثير الأخذ بالسنة حتى قدمنا عنه قوله: «ضعيف الحديث عندي أولى من رأي الرجال» وكان كثير الاتّباع لآراء الصحابة، حتى إذا

كان للصحابة رأيان في المسألة أو ثلاثة كان له فيها رأيان أو ثلاثة، ومن هنا لم يعده بعض العلماء من الأئمة الفقهاء كما فعل ابن عبد البر في «الانتقاء» وابن جرير الطبري في اختلاف الفقهاء، ولقي بسبب ذلك عنتاً شديداً من الحنابلة في زمنه. ولكن الحق أنه إمام مجتهد فقيه لا شك في ذلك، وإن كانت صبغة الحديث عليه أغلب.

المسند: مرتبته ـ أحاديثه:

وقد كان من أخلد آثار الإمام وأجزلها فائدة وأعظمها بركة على السنة كتابه «المسند» الذي أورد فيه نحو أربعين ألف حديث، منها عشرة آلاف مكررة، من مجموع سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفاً كان يحفظها، وطريقته في تأليفه أنه يجمع أحاديث كل صحابي في باب واحد، فما روي عن أبي بكر رضي الله عنه مثلاً يجمعه في باب واحد، رغم اختلاف موضوعات الأحاديث.

وقد اختلف العلماء في درجة المسند.

فقال قوم ـ منهم أبو موسى المديني ـ إنه كله حجة، وما فيه إلا صحيح، أخذا من قول الإمام في مسنده: «ما اختلفتم فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه، وإلا فليس بحجة».

وقال قوم: «إن فيه الصحيح والضعيف والموضوع» وممن ذهب إلى ذلك ابن الجوزي فقد ذكر في موضوعاته تسعة وعشرين حديثاً من مسند الإمام، وحكم عليها بالوضع، وزاد عليها الحافظ العراقي تسعة أحاديث حكم عليها بالوضع أيضاً، ورد على من قال: إن أحمد شرط الصحيح في مسنده، وبين أن المراد من قول الإمام السابق: إن ما ليس فيه فليس بحجة، لا أن كل ما فيه حجة.

ووقف قوم موقفاً وسطاً بأن فيه الصحيح والضعيف الذي يقرب من الحسن وممن ذهب إلى ذلك، الذهبي، وابن حجر، وابن تيمية، والسيوطي. وتعقبوا ابن الجوزي والعراقي فيما زعماه من وجود أحاديث

موضوعة فذكروا لها شواهد، ودافعوا عنها دفاعاً فيه قسط كبير من التمحل، حتى لم يسع ابن حجر إلا بأن يعترف أخيراً بأن في المسند ثلاثة أو أربعة أحاديث لا أصل لها، واعتذر عنه بأنه مما أوصى الإمام بضربه من مسنده قبل أن يتوفى، فترك سهواً أو ضرب وكتب من تحت الضرب.

وإذا عرفت أن الإمام أحمد رحمه الله يتساهل في أحاديث الفضائل، وهو في الجرح والتعديل من المعتدلين، وأن ولده عبد الله وراويه أبا بكر القطيعي زادا في المسند زيادات منكرة، علمت مأتى مسند الإمام، وعلمت أن الرأي ما قال به ابن الجوزي والعراقي، وهما من أمهر النقدة في الحديث الذين لا يقتصرون في نقد الحديث على السند، بل يتعديانه إلى المتن، وأن دفاع ابن حجر والسيوطي ليس إلا عصبية دينية دفاعاً عن إمام السنة رضي الله عنه، ولا يضير هذا الإمام في شيء، فقد قال ابن تيمية في «منهاج السنة»: «شرط أحمد في المسند ألا يروي عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف ثم زاد عبد الله بن أحمد زيادات منكرة على المسند ضمت إليه، كذلك زاد أبو بكر القطيعي، وفي تلك الزيادات كثير من الأحاديث الموضوعة فظن من لا علم عنده، أن ذلك من رواية أحمد في مسنده».

٥ ـ الإمام البخاري

١٩٤ ـ ٢٥٦هـ

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي مولاهم، إمام المحدثين وشيخ حفاظ زمانه على الإطلاق، ولد ببخارى يوم الجمعة ١٣ شوال ١٩٤ وبدأ بحفظ الحديث وهو لما يبلغ العشر سنين، ثم دأب عليه ورحل في طلبه حتى طاف أشهر الأمصار الإسلامية التي عرفت بالحديث وكما قال هو نفسه: «دخلت الشام ومصر والجزيرة مرتين، وإلى البصرة أربع مرات، وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين» وكان لا يسمع بشيخ في الحديث إلا رحل إليه واختبره وسأل عنه وأخذ منه، وكان آية في الحفظ وقوة الذاكرة والبصر بعلل الأسانيد ومتونها، وقصته في بغداد حين امتحنه علماؤها مشهورة تدل على مبلغ حفظه وإمامته في هذا الفن، وقد كافأه الله على صبره وجلده وتحمله المشاق في سبيل السنة بإقبال الناس عليه وإشادتهم بذكره وفضله، قال محمود بن الناظر بن سهل الشافعي: «دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة ورأيت علماءها، كلما جرى ذكر محمد بن إسماعيل البخاري فضلوه على أنفسهم»، وكان قد سمع مرة شيخه إسحاق بن راهويه يقول لتلاميذه: «لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله ﷺ؟» قال البخاري: «فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح» وقد أمضى في جمعه وتمحيصه وتأليفه ستة عشر عاماً، وما وضع فيه حديثاً إلا بعد أن يغتسل ويصلي ركعتين، ثم يستخير الله تعالى في وضعه، ولم يخرج فيه إلا ما صح عن رسول الله ﷺ بالسند

المتصل الذي توفر في رجاله العدالة والضبط واللقيا، ولم يكن يكتفي بإمكان معاصرة التلميذ للشيخ، بل لا بد من ثبوت سماعه منه ولقياه له، وبهذا كان أول كتاب في السنة على هذه الشروط الدقيقة، تجرد من الأحاديث الضعيفة والحسنة، واقتصر على الأحاديث الصحيحة فقط، وقد بوبه البخاري على أبواب العلم والفقه، إلا أنه دقيق النظر جداً بعيد الغور في الاستنباط، فجاءت تراجم أبوابه وموافقة الأحاديث للترجمة غامضة في بعض الأحيان، فقد تطلب حديثاً في باب فلا تجده، بل تجده في باب آخر لا يخطر في بالك، وقد ذكر فيه عرضاً الموقوف والمعلق وفتاوى الصحابة والتابعين وآراء العلماء، كما جرى على تقطيع الحديث إلى أقسام يذكر في كل باب القسم الذي يناسبه، تبلغ أحاديثه على ما ذكر ابن حجر في مقدمة «فتح الباري» (٧٣٩٨) بالمكرر، سوى المعلقات والمتابعات والموقوفات، وبغير المكرر من المتون الموصولة (٢٦٠٢)، ولما أتم تأليفه وتمحيصه عرضه على أحمد وابن معين وابن المديني وغيرهم من أئمة الحديث فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث، وقال العقيلي: «القول فيها قول البخاري». ولما أخرجه للناس وأخذ يحدث به، طار في الآفاق أمره، فهرع إليه الناس من كل فج يتلقونه عنه حتى بلغ من أخذه نحو من مائة ألف، وانتشرت نسخه في الأمصار، وعكف عليه الناس حفظاً ودراسة وشرحاً وتلخيصاً، وكان فرح أهل العلم به عظيماً. قال الذهبي: «وأما جامع البخاري الصحيح، فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى. فلو رحل الشخص لسماعه من ألف فرسخ لما ضاعت رحلته».

وقد انتقده الحفاظ في عشرة أحاديث ومائة، منها ما وافقه مسلم على تخريجه وهو (٣٢) حديثاً، ومنها ما انفرد بتخريجه وهو (٧٨) حديثاً، قال عنها الحافظ ابن حجر في المقدمة: «وليست عللها كلها قادحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل واليسير منه في الجواب عنه تعسف» ومن راجع هذه الأحاديث التي انتقدت وطالع النقد الذي وجه إليها، وجد أن هذا النقد لا يمس جوهر الصحيح،

وإنما هو نقد شكلي ناشئ عن شدة حذر العلماء ويقظتهم كاعتراضهم على حديث بأنه مرسل مع أن صورته صورة المرسل، أما في الواقع فهو موصول معروف الوصل عند المحدثين. ومثل حديث يرويه بعض الرواة مرسلاً وهو من رواية أقرانه متصل، ولكن البخاري يذكر الروايتين معاً لدفع ما توهم الرواية الأولى وإشعاراً بأن هذه العلة غير قادحة.

هذه أمثلة من النقد الذي وجه إلى أحاديث الصحيح، وقد بسط القول فيها ابن حجر في مقدمته.

أما رجال الصحيح، فقد ضعف الحفاظ منهم نحو الثمانين، ولكن أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم فهو - بهم وبأحوالهم - أعرف ولهم أخبر، ومما يدلك على أن هذا النقد - سواء كان للرجال أو للأحاديث - لم يؤثر في قيمته العلمية إجماع العلماء على تلقيه بالقبول، واتفاق جمهورهم أنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، وقد اختلفوا فيما بينهم هل يفيد القطع بصحة ما فيه من الحديث؟ فجزم ابن الصلاح بحصول القطع، وخالفه النووي فقال: إنه لا يفيد إلا الظن، ولو بلغ أعلى درجة في الصحة، وهو مذهب الجمهور، توفي البخاري رحمه الله سنة ٢٥٦هـ[1].

هذا ولم يعن علماء الإسلام بكتاب - بعد القرآن - كما عنوا بصحيح البخاري حتى بلغ الذين كتبوا حوله ما بين شرح واختصار وترجمة رجال، عدداً كبيراً جداً، وحسبك أن تعلم أن عدد شروحه فحسب بلغت اثنين وثمانين شرحاً كما ذكر ذلك صاحب «كشف الظنون»، ومن أشهر هذه الشروح أربعة: شرح الإمام بدر الدين الزركشي واسمه «التنقيح» (- ٧٩٤هـ)، وشيخ الإسلام ابن حجر (- ٨٥٢هـ) في «فتح الباري»، وهو أجل هذه الشروح وأوفاها وأكثرها شهرة وفائدة. والعلامة العيني الحنفي (- ٨٥٥ هـ) في «عمدة القاري»، والجلال السيوطي (- ٩١١هـ) في «التوشيح».

---

(١) مقتبسة من مقدمة فتح الباري وغيرها.

٦ ـ الإمام مسلم

٢٠٤ ـ ٢٦١هـ

هو مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أحد أئمة الحديث ومشاهيره، ولد سنة ٢٠٤ بنيسابور، وطلب العلم منذ الصغر ثم رحل إلى أقطار الإسلام فزار العراق والحجاز والشام ومصر، وأخذ عن شيوخها من مشايخ البخاري وغيره، وكان شديد الحب للبخاري، شديد التقدير له، وقد اقتدى به في وضع صحيحه، إلا أنه حصل بينهما جفاء في آخر أيامهما، وتوفي بنيسابور سنة ٢٦١هـ.

وضع كتاب الصحيح المشهور بصحيح مسلم، وهو من أجل الكتب وأصحها مع صحيح البخاري، وقد ذهب أكثر العلماء إلى ترجيح البخاري عليه لأمور:

١ ـ اشتراط البخاري اللقاء في الراوي دون الاكتفاء بالمعاصرة، بينما مسلم يكتفي بذلك.

٢ ـ دقة فقه البخاري واحتواء صحيحه على استنباطات فقهية لا توجد في صحيح مسلم.

٣ ـ تحرّي البخاري في أمر الرجال، حتى إن الذين تكلم فيهم الحفاظ ـ على ما في كلامهم من مجال للنقاش ـ بلغوا ثمانين، وقد بلغ الذين تكلموا فيهم من رجال مسلم مائة وستين، ومع أن البخاري لم يكثر من إخراج حديثهم، وأغلبهم من شيوخه الذين يعرف دخائلهم أكثر من غيره.

٤ ـ قلة الأحاديث التي انتقدت على البخاري من جهة الشذوذ والإعلال بالنسبة لما انتقد على مسلم، فقد بلغت عند البخاري ـ وحده ـ ثمانية وسبعين، وقد بلغت عند مسلم ـ وحده ـ مائة وثلاثين.

من أجل هذا، ذهب أكثر العلماء إلى ترجيح صحيح البخاري مع اتفاقهم جميعاً على أن البخاري أجلّ من مسلم في علم الحديث وأعلى كعباً، وقد اعترف له مسلم بذلك، وقد روى مسلم عن البخاري، ولم يرو البخاري عن مسلم شيئاً.

نعم يمتاز صحيح مسلم على البخاري بأمور فنية ترجع إلى التأليف، فمسلم لم يقطع الحديث ولم يكرر الإسناد، وإنما جمع ما ورد في الحديث كله في باب واحد، جمع فيه طرقه التي ارتضاها، وأورد أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة، مما جعله أسهل تناولاً على الطالب من صحيح البخاري كما أنه جعل لكتابه مقدمة نفيسة بين فيها ما دعاه لجمع الصحيح ومنهجه فيه، وما أجمل ما قيل فيهما:

قالوا: لمسلم فضل ... قلت: البخاري أعلى
قالوا: المكرر فيه ... قلت: المكرر أحلى

بلغت أحاديثه دون المكرر أربعة آلاف، وبالمكرر ٧٢٧٥. وقد شرحه كثير من الأئمة الحفاظ وذكر منها صاحب «كشف الظنون» خمسة عشر شرحاً من أشهرها شرح الإمام الحافظ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي (ـ ٦٧٦هـ)، وقد اختصره أيضاً عدد من العلماء ومن أشهر مختصراته «تلخيص كتاب مسلم وشرحه» لأحمد بن عمر القرطبي (ـ ٦٥٦هـ) ومختصر الحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري (ـ ٦٥٦هـ)[1].

(١) تهذيب الأسماء للنووي ٢/٨٩ ومفتاح السنة ص٤٦.

٧ ـ الإمام النسائي وسننه

٢١٥ ـ ٣٠٣هـ

هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني الحافظ، إمام عصره في الحديث وقدوتهم في الجرح والتعديل، ولد سنة ٢١٥ بنساء بلدة مشهورة في خراسان، سمع من أئمة الحديث بخراسان، والحجاز والعراق ومصر والشام والجزيرة، وكان شديد التحفظ والورع، بارعاً في علوم الحديث حافظاً متقناً حتى نقل الذهبي أنه كان أحفظ من الإمام مسلم، وتوفي رحمه الله بالرملة سنة ٣٠٣هـ.

ألَّف النسائي «سننه الكبرى»، أولاً مشتملة على الصحيح والمعلول، ثم اختصرها في «السنن الصغرى» وسماها «المجتبى» وهي تلي في الدرجة الصحيحين، لأنها أقل السنن ضعفاً وقد شرح سننه الجلال السيوطي في كتاب مختصر سماه «زهر الربى على المجتبى»، وكذلك أبو الحسن محمد بن عبد الهادي السندي الحنفي (ـ ١١٣٨هـ) اقتصر فيه على ما يحتاج إليه القارئ والمدرس من ضبط اللفظ وإيضاح الغريب[١].

(١) تهذيب الأسماء للنووي ٢/٨٩ ومفتاح السنة ص٧٩.

٨ ـ الإمام أبو داود وسننه

٢٠٢ ـ ٢٧٥هـ

هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأسدي السجستاني، ولد سنة ٢٠٢، ورحل في طلب العلم إلى العراق والشام ومصر وخراسان، وكتب عن شيوخها كما أخذ عن مشايخ البخاري ومسلم كالإمام أحمد وابن أبي شيبة وقتيبة بن سعيد وغيرهم، وأخذ عنه النسائي وغيره، أثنى عليه العلماء بالحفظ والعلم والفهم مع الورع والدين، قال فيه الحاكم أبو عبد الله: «كان أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة» توفي بالبصرة سنة ٢٧٥ رحمه الله، انتقى سننه من خمسمائة ألف حديث، فبلغت أربعة آلاف وثمانمائة حديث، وقصرها على أحاديث الأحكام وبذلك كان أول من ألّف في الأحكام من أصحاب السنن والصحاح، وسننه جامعة للأحاديث التي استدل بها فقهاء الأمصار وبنوا عليها الأحكام، ولذلك قال الإمام أبو سليمان الخطابي في معالم السنن[1]: «اعلموا رحمكم الله أن كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله، وقد رزق القبول من كافة الناس فصار حَكَماً بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، فلكل فيه ورد، ومنه شرب، وعليه معول أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب وكثير من أقطار الأرض، فأما أهل خراسان فقد أولع أكثرهم بكتاب محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج ومن نحا نحوهم في جمع الصحيح على شرطهما في السبك والانتقاد، إلا أن كتاب

(١) ص١٨.

أبي داود أحسن رصفاً وأكثر فقهاً، وكتاب أبي عيسى (الترمذي) أيضاً كتاب حسن».

«وطريقته في تأليف سننه ما أخبر عن نفسه، كما نقله ابن الصلاح في مقدمته[1] «ذكرت فيه الصحيح وما أشبهه وقاربه، وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض»[2] وقال عنه ابن منده: «إنه يخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره لأنه أقوى عنده من رأي الرجال».

هذا وقد شرح سننه كثير من أهل العلم، منهم الخطابي (ـ ٣٨٨هـ)، وقطب الدين اليمني الشافعي (ـ ٧٥٢هـ) وشهاب الدين الرملي (ـ ٨٤٤هـ) واختصرها الحافظ المنذري (ـ ٦٥٦هـ) وهذب المختصر ابن القيم (ـ٧٥١هـ) وقد شرحه شرف الحق العظيم آبادي وسماه «عون المعبود»، ومن المعاصرين الشيخ محمود خطاب السبكي في شرح مستفيض.

(١) ص ١٨.

(٢) طبعت أخيراً في القاهرة «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» وغيرها يذكر فيها طريقة تأليفه السنن واختياره الأحاديث، وهذا القول وارد فيها، [وقد طبعها فضيلة الأخ الدكتور محمد بن لطفي الصباغ للمرة الرابعة سنة ١٤١٧ وفيها زيادات كثيرة في التحقيق].

٩ ـ الإمام الترمذي وجامعه

٢٠٩ ـ ٢٧٠

هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي، ولد بترمذ سنة ٢٠٩، وذكر ابن الديبع الشيباني في مقدمة تيسير الوصول أن ولادته كانت سنة ٢٠٠هـ، أخذ الحديث عن كثيرين، منهم: قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن موسى، وسفيان بن وكيع، ومحمد بن إسماعيل البخاري وغيرهم.

رحل إلى الآفاق، وأخذ عن الخراسانيين والعراقيين والحجازيين، حتى غدا إماماً في الحديث جمع إلى الدين والورع الحفظ والثقة، قال أبو يعلى الخليلي: «ثقة متفق عليه ويكفي في توثيقه أن إمام المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري كان يعتمده ويأخذ عنه»، توفي رحمه الله بترمذ سنة ٢٧٩هـ[١].

ألّف الترمذي جامعه على أبواب الفقه وغيره، واشتمل على الصحيح، والحسن، والضعيف. مع بيان درجة كل حديث في موضعه، وبيان وجه ضعفه، وبين مذاهب الصحابة وعلماء الأمصار في كل المسائل التي عقد لها أبواباً، ومن ميزاته أنه أفرد في آخره فصلاً للعلل جمع فيه قواعد هامة.

وقد شرحه كثير من العلماء منهم: أبو بكر بن العربي (ـ ٥٤٣هـ)، ومنهم: الجلال السيوطي، وابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) وعبد الرحمن المباركفوري الهندي (١٣٥٣هـ) وسماه «تحفة الأحوذي».

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات للنووي، وميزان الاعتدال للذهبي ٣/ ١١٧.

١٠ ـ الإمام ابن ماجه وسننه

٢٠٧ ـ ٢٧٣هـ

هو أبو عبد الله بن يزيد بن ماجه الحافظ، ولد سنة ٢٠٧ وطلب علم الحديث ورحل في طلبه حتى سمع أصحاب مالك والليث بن سعد، روى عنه خلائق كثيرة، يقول عنه أبو يعلى الخليلي القزويني: «وكان عالماً بهذا الشأن صاحب تصانيف منها التاريخ والسنن وارتحل إلى العراقين ومصر والشام»، وقال ابن كثير: «صاحب السنن المشهورة وهي دالة على علمه وعمله وتبحره واطلاعه واتباعه للسنة في الأصول والفروع»، ويشتمل على اثنين وثلاثين كتاباً، وألف وخمسمائة باب، وعلى أربعة آلاف حديث، كلها جياد سوى اليسيرة، توفي رحمه الله سنة ٢٧٣[١].

درجة سننه:

كان كثير من القدماء والمتأخرين يعدون أصول كتب الحديث خمسة: البخاري ومسلم والنسائي وأبي داود والترمذي، ولكن بعض المتأخرين أضاف إليهم ابن ماجه لأنهم رأوا كتابه عظيم الفائدة في الفقه، وأول من فعل ذلك الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ـ ٥٠٧هـ)، إلا أن بعضهم خالف في ذلك ورأى أن يجعل السادس كتاب الدارمي، لأن ابن ماجه أخرج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، وقال آخرون: يجب أن يكون السادس هو الموطأ لصحته وجلالته، وسنن ابن ماجه دون السنن الثلاثة في الدرجة، قال السيوطي في «شرح المجتبى»:

(١) البداية والنهاية لابن كثير ١١/ ٥٢.

«تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم مثل حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك، والعلاء بن زيد وداود بن المُحبَّر وعبد الوهاب بن الضحاك وغيرهم».

شرح سننه كثيرون، منهم محمد بن موسى الدميري (٨٠٨هـ) والسيوطي في «مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه».

هذا ما أعان الله على تأليفه وتدوينه، فله الحمد في الأولى والآخرة. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. والحمد لله رب العالمين.

الملاحق

ـ ١ ـ

متى نسد هذه الثغرة؟

ـ ٢ ـ

لا.. يا عدو الله!

سنطاردك بالحق حتى يرغم الله أنفك

١ ــ متى نسد هذه الثغرة؟

من طالع تاريخ الإسلام منذ بعث الله به محمداً ﷺ حتى اليوم، يرى ظاهرة واضحة كل الوضوح، وهي أن الإسلام ما برح يخوض معارك متعددة النواحي، تستهدف القضاء عليه أو تشويهه أو صرف المسلمين عنه، وهذه المعارك تتسم من جهة أعدائه بالدقة والتنظيم والكيد المحكم كما تتسم من جهة المسلمين بالبراءة والغفلة عن هذه المؤامرات، والدفاع العفوي دون إعداد سابق أو هجوم مضاد، ولولا أن الإسلام دين الله الذي تكفل بحفظه لكانت بعض مؤامرات أعدائه كافية للقضاء عليه وانمحاء أثره.

ومن الواضح أن المؤامرات العدائية للإسلام تلبس في كل عصر لبوسها، فهي حين يكون المسلمون أقوياء تأخذ طريق التهديم الفكري والخلقي والاجتماعي، وحين يكونون ضعفاء تتخذ طريق الحرب والتجمع وتستهدف الإبادة والإفناء، فإذا عجزت طريق الحرب عن تحقيق أهدافها انقلبت إلى طريق فكري خداع، تستهوي عقول الغافلين أو المغفلين، فينبت للإسلام في داخل أسواره نابتة تنحرف شيئاً فشيئاً عن عقيدة الإسلام السمحة، المشرقة، المحررة حتى تنتهي إلى عقائد، وأفكار تخالف المبادئ الأساسية للإسلام، وتحقق الأهداف الرئيسية التي يسعى إليها أعداؤه من حيث يبدو أنهم لا علاقة لهم بهذا التخريب والتهديم.

إن التشكيك في السنة النبوية الصحيحة التي تذعن لها جماهير المسلمين، والتي أقامت صرح الفقه الإسلامي العظيم الذي لا تملك أمة من أمم الأرض عشر معشاره، هو مثل بارز لمحاولات أعداء الإسلام في القديم والحديث، فقد أخذت هذه المؤامرة طريقها إلى عقول بعض الفرق الإسلامية في الماضي، كما أخذت طريقها إلى عقول بعض الكتاب

الإسلاميين أمثال أحمد أمين في الحاضر، إنها مؤامرة لا ريب فيها، فالمستشرقون اليهود واللاهوتيون المتعصبون يلحون عليها إلحاحاً شديداً في كل ما يكتبون، وأقسام الدراسات الإسلامية في الجامعات الغربية توجه أنظار طلابها المسلمين إلى هذا الموضوع توجيهاً دقيقاً، وتأبى لأي طالب منهم أن يكون موضوع رسالته الجامعية دحض الافتراءات التي يملؤون بها كتبهم على السنة ورواتها، وقد حدث في الصيف الماضي حين كنت في ألمانيا للاستشفاء أن اتصلت بي فتاة ألمانية مسلمة منتسبة إلى قسم الدراسات الإسلامية في جامعة فرانكفورت تطلب إليّ دلالتها على بعض المراجع التي تساعدها في كتابة رسالتها الجامعية التي أصر رئيس ذلك القسم أن يكون موضوعها «أبو هريرة» وقد طلب إليها بحث عدة نواح في هذا الموضوع، منها: ما قيل عن أبي هريرة وما نسب إليه من الكذب، وما قالته فيه بعض الفرق الإسلامية غير أهل السنة، وهكذا..

ومنذ بضع سنوات عقد مؤتمر للدراسات الإسلامية في «لاهور» بباكستان حضره علماء مسلمون من مختلف البلاد الإسلامية ومن بينهم علماء من سورية ومصر، كما حضره عدد من المستشرقين، وقد ظهر للعلماء المسلمين أن هؤلاء المستشرقين هم الذين أوصوا بفكرة عقد هذا المؤتمر، ودعوا إليه عدداً من تلاميذهم الفكريين في الهند وباكستان، وكان أشدهم تعصباً وأكثرهم جهلاً ـ باعترافه هو بعد أن ألقى بحثه ـ المستشرق الكندي «سميث» ولعله يهودي، وكان مما ألح عليه المستشرقون يومئذ بحث السنة والوحي النبوي ومحاولة اخضاعهما لقواعد العلم كما يزعمون، وقد انتهى بعض تلامذتهم إلى إنكار الوحي كمصدر للإسلام واعتبار الإسلام أفكاراً إصلاحية من محمد ﷺ!..

وفي العام الماضي قامت ضجة في الباكستان حول جماعة من المثقفين المسلمين بدؤوا يدعون إلى إلغاء اعتبار السنة مصدراً من مصادر التشريع الإسلامي، وتبين بعد ذلك أن هؤلاء من تلاميذ ذلك المستشرق الكندي «سميث»!..

ولما وضع أيوب خان دستوره الذي فرضه على الباكستان جعل من مواده تأليف لجنة من علماء المسلمين لعرض القوانين التي يصدرها البرلمان الباكستاني على هذه اللجنة لتحكم إن كانت موافقة للإسلام أم لا ـ ومعلوم أن هذه المادة إنما وضعت لإرضاء الرأي العام الإسلامي في الباكستان ـ ولما وضع الدستور موضع التنفيذ تألفت اللجنة المذكورة آنفاً وكان كل أعضائها من تلامذة المستشرق «سميث» وليس من بينها عالم من علماء المسلمين في الباكستان.

وحين ألَّف بعض الجاهلين المغرورين كتاباً عن السنة ينتهي إلى التشكيك بالسنة كلها ويفيض بالحقد البذيء على أكبر رواتها من الصحابة وهو أبو هريرة رضي الله عنه تلقفت الجهات الأجنبية الاستعمارية هذا الكتاب فبعثت به إلى جميع الجامعات الغربية كما حدثني بذلك عدد من مختلف طلابنا المسلمين في أوروبا في الصيف الماضي.

إن أي واع منصف يتتبع هذه الحوادث لا يشك في أنها حلقة مترابطة الأجزاء من سلسلة التآمر على السنة النبوية وعلى أكبر رواتها ومحدثيها، ومع ذلك يلذ لبعض أفراد الفرق الإسلامية التي لها رأي خاص في أبي هريرة أن يكتبوا عنه في هذه الأيام كتباً خاصة تفيض بالروايات الموضوعة التي تجرح هذا الصحابي الجليل، كما فعل «عبد الحسين» في كتابه «أبو هريرة».

ونسوق مثلاً آخر على يقظة أعداء الإسلام وإحكام المؤامرات عليه، وهو استغلال الخلاف الذي وقع في صدر الإسلام بين الصحابة رضوان الله عليهم حول الخلافة، أن مثله يقع في كل أمة وفي كل عصر، ولكنا لم نر أمة من الأمم عنيت بمثل هذا الخلاف أربعة عشر قرناً!..

إن المؤامرة تبدأ من اليهودي الماكر عبد الله بن سبأ ثم يتلقفها قادة الفرس الوثنيون الذي خلص الإسلام شعوبهم من حكمهم الظالم وعقيدتهم الوثنية، وفتح عقولها وعيونها لرؤية النور والتعرف إلى الحق، فهؤلاء حين انهزموا أمام كتائب الجيش الإسلامي المنقذ لم يجدوا وسيلة للانتقام من

هؤلاء المحررين إلا أن يشوهوا سمعتهم وسيرتهم في بث الأخبار الكاذبة عنهم مما يزري بمكانتهم حقاً لو صحت هذه الأخبار، ومما يحط من شأن هذا الدين وحضارته إذ كان هؤلاء حملته وقادة جيوشه، وليس أدل على ذلك من أن نقمة أولئك الحاقدين قد انصبت على مفاخر الحضارة الإسلامية علماً وحكماً وقيادة، أي على جميع القادة العسكريين الذين خلصوا العراق من حكم الفرس وعلى رؤسائهم الإداريين الذين كانوا يوجهون هذه الحملات التحريرية، وعلى علمائهم الذين نشروا علم الإسلام وشريعته وأدوا أمانة العلم إلى من بعدهم بتجرد لا يعرف أولئك الحاقدون له مثيلاً في تاريخهم أو تاريخ غيرهم.

لقد حصل هذا كله وأثر أثراً بالغاً في تشتيت كلمة المسلمين ووهن قوتهم فيما بعد، وكان الظن أن يعي المخلصون المثقفون من المسلمين في هذا العصر هذه الدروس المؤلمة، ولكن للأسف فإن كثيراً من هؤلاء لم يمسكوا القلم ليرفعوا أمتنا من حضيض الجهالة والتأخر، وليدفعوها إلى ميادين العلم والقوة والحضارة، بل أعادوها جذعة من جديد، فاقتصرت كل كتاباتهم وأقاصيصهم على تصوير الخلاف القديم بأسلوب يزيد في الفرقة، ويؤجج نار الضغائن، ويشمت أعداء الإسلام بنا، ويحقق لهم أهدافهم في منعنا من الالتقاء من جديد على الحب والخير والتعاون على البر والتقوى. ولو سألت هؤلاء الذين يزيدون النار اشتعالاً، فيم هذا الجهد الضائع؟ وفيم هذه المساعي التي تلهي أمتنا عن بناء المجد من جديد، وعن تحرير أوطانها من الاستعمار وآثاره، وتمكن للاستعمار الجديد أن يتمم رسالة الاستعمار القديم في إذلالها واستلاب خيراتها والحيلولة دون تجمعها ووحدتها؟ لو سألتهم فيم هذا كله لما كان لهم إلا جواب واحد: إننا ندافع عن حق سلب من أصحابه!.. هل في تاريخ العالم كله أن أمة شغلت بنزاع بين أجدادها مضى منذ أربعة عشر قرناً وقد انتهوا إلى ذمة الله وهو وحده الذي يحكم بينهم فيما كانوا فيه يختلفون؟ هل في العالم اليوم أمة تحترم نفسها وتغار على كرامتها تشغل بخلاف عفى عليه الزمان عن أخطار محدقة بها من كل مكان؟

هذه بعض الأمثلة على يقظة أعدائنا وسهرهم على إحكام المؤامرات على أمتنا وشريعتنا وتاريخنا، وغفلتنا نحن عن ذلك كله، وانسياقنا مع الأهواء والعواطف التي يعرف أعداؤنا كيف يثيرونها بيننا في كل عصر بما يلائم روح العصر ومقتضيات مصالح أولئك الأعداء..

ترى، كم فاض تاريخ الإسلام بهذه الظاهرة المؤلمة: يقظة أعدائه ودأبهم على حبك المؤامرات لتهديمه، وغفلة أبنائه عن ذلك كله فلا يشعرون بالخطر إلا بعد أن يقع بهم فعلاً، وبعد أن تنهكهم الجهود في دفعه وتقليل أخطاره؟ أهو ناشيء من براءة الإسلام وخبث أعدائه؟ أم هو ناشئ من طبيعة الخير وطبيعة الشر في كل زمان؟ أم هي طبيعة العصور الماضية التي لم تكن تتقن وسائل اكتشاف المؤامرات والجرائم والخيانات؟ قد يكون من هذه الأمور كلها، فهلا آن الأوان لأن تقوم فينا مجامع ومؤسسات لتتبع آثار المؤامرات وأهدافها ووسائل تنفيذها، كما تقوم في كل دولة من دولنا الآن دوائر لتتبع آثار المؤامرات السياسية والعسكرية على أوطانها وشعوبها؟

إن استمرارنا في هذه الغفلة جريمة لا يغفرها الله، ولا يعذرنا فيها التاريخ، ولا يحترمنا معها الأحفاد، ولو أن دولة إسلامية خصصت عشر ميزانيتها لفضح هذه المؤامرات لكان لها أعظم شرف في تاريخ الإنسانية: شرف القضاء على الشر المتربص بالخير تربصاً يؤدي إلى شقاء الإنسانية ودمارها.

وهل لنا أن ننادي جميع عقلاء المسلمين ومفكريهم وكتابهم ـ ممن لا يتاجرون بالخلافات المذهبية ـ بأن يلتقوا من جديد على كلمة سواء: أن يدفنوا آثار الماضي كله، وأن يعملوا على ما يدفع عن أمتهم الأخطار المحدقة بهم من كل مكان، متعاونين بصدق وإخلاص، تعاون الذين لا تعرف الأهواء إلى قلوبهم سبيلاً، ولا الدسائس إلى عقولهم منفذاً، وأن يجعلوا قدوتهم محمداً ﷺ، وهدفهم تخليص المسلمين من أوزارهم وأغلالهم، وتبليغ رسالة الإسلام ونشر هدايته ونوره في العالمين، حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله؟ اللهم إننا بلغنا فاشهد..

٢ ــ لا... يا عدو الله!
سنطاردك بالحق حتى يرغم الله أنفك

حين كنت أعد كتابي «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» للطبع اطلعت على كتاب لرجل يدعى «محمود أبو ريه» زعم فيه أنه يمحص السنة مما علق بها تمحيصاً علمياً دقيقاً لم يسبق إليه! فلما اطلعت على كتابه هالني ما رأيت فيه من تحريف للحقائق وتلاعب بالنصوص وجهل بتاريخ السنة وشتم وتحامل على صحابة رسول الله ﷺ من كبارهم كأبي بكر وعمر وعثمان إلى صغارهم كأنس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم جميعاً، وقد امتلأ قلبه بالحقد على أكبر صحابي حفظ سنة رسول الله ﷺ ونقلها لأهل العلم من صحابة وتابعين حتى بلغوا ـ كما قال الشافعي رحمه الله ـ ثمانمائة كل واحد منهم جبل من جبال العلم والفهم والهداية، ذلك هو أبو هريرة رضي الله عنه فخلصت من قراءتي لذلك الكتاب إلى أن صاحبه متآمر مع أعداء الإسلام الذين ما برحوا يعملون على هدم كيان السنة النبوية، وعلى تشويه سمعة صحابة رسول الله الذين حملوا إلينا علمه وهدايته، وبذلوا في سبيل ذلك أوقاتهم وجهودهم ودماءهم وأموالهم، وأن الرجل جاهل مغرور كذاب جريء على تحريف النصوص التي ينقلها جرأة لم يصل إلى قلة الحياء فيها كبار المستشرقين اللاهوتيين المتعصبين، وأنه مع ذلك قليل الأدب بذيء اللسان يسعى إلى الشهرة عن هذا الطريق كما سعى إليها ذلك الأعرابي الذي بال في بئر زمزم في موسم الحج فلما سئل عن سبب جريمته أفاد بأنه فعل ذلك ليتحدث الناس عنه ولو باللعنات! فحملتني أمانة العلم على أن أتعرض بلمحة خاطفة له،

ولكتابه بينت فيها جهله، وافتراءه على الله، وعلى رسوله، وعلى العلم والعلماء، وتحريفه لنصوصهم وأقوالهم، كما بينت أنه ليس لكتابه أي قيمة علمية وكيف؟ وهو مملوء بالأكاذيب والمفتريات، وكشفت عن مدى غروره في زعمه أن كتابه لم يسبق له مثيل، وأنه كان يجب أن يؤلف مثله قبل ألف سنة!. ولكن حملة العلم من التابعين والأئمة المجتهدين وعلماء الفقه ورجال الحديث خلال ألف سنة لم يوهبوا ذكاء كذكائه الذي ادخره الله له وحده دونهم منذ الأزل ليكون له شرف هذا البحث العلمي الذي سيغير وجه التاريخ، ويقلب الدراسات الإسلامية رأساً على عقب، ويجعل المستشرقين!، ورواد الثقافة الحديثة يتجهون إليه كمجدد مصلح للإسلام في آخر الزمان!..

وصدر كتابي حين كنت في القاهرة للاستشفاء عام ١٩٦١ فصعق الرجل له، لا لأنه كشف عن أخطائه وجهله، فهو لا يهمه الصواب والخطأ، والعلم والجهل، بقدر ما يهمه أن يستمر في أداء خدمته لأعداء السنة خاصة، وأعداء الإسلام عامة، من هؤلاء المستعمرين الذين ما برحوا يسعون لتهديم الإسلام بكل وسيلة، وقد كانت وزارة الثقافة والإرشاد القومي في مصر على وشك أن تطبع له ـ في سلسلة «المكتبة الثقافية» ـ كتاباً مختصراً لكتابه ذاك، فلما اطلع المسؤولون فيها على ما كتبته في الرد عليه أبلغوه رفضهم لطبع كتابه، وبرغم كل ما بذل من ماء وجهه ـ إن كان في وجهه من ماء الحياء شيء ـ فقد باءت مساعيه بالفشل، وانكشف لمن كانوا يخدعون بزيه العلمي من جبة وعمامة أنهم قد استسمنوا ذا ورم، وأنه كان يحاول خداعهم كما حاول أن يخدع بكتابه جمهور المسلمين ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ۝٩ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ۝١٠﴾ [البقرة].

وعاد الرجل إلى بيته يجتر أحقاده التي جمعها أخيراً في كتاب له من جديد يكرر فيه شتم الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه،

ويصر على الباطل بعد أن حاولنا أن نردعه عنه بالحجة والمنطق وناقشنا أدلته وما فيها من كذب وتهافت وافتراء على التاريخ وعلى العلماء.

وسأترك الرد العلمي على كتابه الجديد إلى مكانه في الطبعة الثانية من كتاب «السنة» التي أرجو أن أباشر بها قريباً حين يمن الله عليّ بقدر من الصحة يمكنني من الإشراف عليها لتلافي الأخطاء المطبعية البالغة التي ظهرت في الطبعة الأولى، لكني لا بد من أن أشير في هذه الكلمة إلى بعض ما ورد في مقدمة كتابه الثاني.

لقد حمل هذا المدعيّ في كتابيه الأول والثاني على الأزهر وعلمائه حملة شعواء، وهاجم شهاداتهم ورماهم بالحشوية والجمود وتعفن الأفكار، وقد يبدو ذلك غريباً من إنسان يلبس زي علماء الأزهر ويلقب نفسه بالشيخ، ولكن الغرابة تزول حين يعلم ـ كما علمت ذلك من أبناء بلده والمطلعين على تاريخ حياته ـ أنه كان منتسباً إلى الأزهر في صدر شبابه، فلما وصل إلى مرحلة الشهادة الثانوية الأزهرية أعياه أن ينجح فيها أكثر من مرة، فلما يئس عرض نفسه على جريدة كانت تصدر في بلده على أن يكون مصححاً للأخطاء المطبعية فيها، واستمر على ذلك سنين، ثم وظف كاتباً بسيطاً في دائرة البلدية هناك وظل كذلك حتى أحيل إلى التقاعد (المعاش)، وكان حين ترك الأزهر ـ أو بالأصح حين تركه الأزهر لغبائه وكسله ـ يقف على قارعة الطريق يتحرش بطلاب الأزهر فيبدي لهم استهزاءه بهم لانقطاعهم إلى تعلم الدين وشرائعه، ويرى ذلك دليلاً على سخف عقولهم، هذا هو أبو رية كما حدثنا عنه أهل بلده من العلماء ورجال الفكر والأدب، لم يستطع النجاح في الشهادة الثانوية، ولم يجلس إلى أستاذ، ولا أخذ العلم عن عالم، وإنما كان صحفياً، أي يأخذ علمه من الصحف كما كان يعبر سلفنا الصالح، وقد كانوا لا يرون من فعل ذلك مستحقاً للقب طالب العلم، ولا أهلاً لأن يعبأ بأقواله وآرائه. وبذلك تعرف سر حقد أبي رية على العلماء، وسبب جهله المخجل بفهم النصوص، وسر جرأته في

تحريف أقوال العلماء من صحابة وتابعين فمن بعدهم جرأة لا يقدم عليها من يخاف الله ويعلم ما أعد الله للكاذبين من أليم العذاب وسوء المصير..

ثم أنه وصفني بأني «شامي» وأن الحماقة التي عرف بها قومي - يعني الشاميين - هي التي جعلتني أقف منه هذا الموقف، وأنا لا يهمني أن يصفني بالحماقة، فالناس هم الذين يحكمون في هذا الموضوع لا رجل موتور مثله، ولكن الذي يهمني أن أنبه إلى حقيقة دين هذا الرجل الذي تمكنت في قلبه الإقليمية البغيضة تمكناً جاهلياً، فلو كان مسلماً حقاً لعلم أن بلاد الإسلام كلها وطن واحد، ولخجل من أن يتحدث عن نفسه بأنه مصري ويصفني بأنني شامي، على أن الحقائق العلمية لا تقبل من أهل بلد وترفض من أهل بلد أخر، ولو كان من أهل العلم لعلم كم أخذ المصريون عن الشاميين، والشاميون عن المصريين، والمصريون والشاميون عن العراقيين، وهؤلاء جميعاً عن علماء الأقطار الإسلامية الأخرى، وما تعمده هذا الرجل من وصف الشاميين - أي سكان سورية ولبنان وفلسطين والأردن بالاصطلاح العربي القديم وبالاصطلاح المصري المعاصر - بالحمق دليل آخر على رقة دين هذا الرجل وحقده وإثارته من جديد ما تركته الفتن الدامية في صدر الإسلام من آثار تجاوزت العقائد إلى الآداب فجعلت كتب الأدب تطفح بالنوادر عن حماقة أهل الشام وشعب أهل العراق، ثم امتدت فرأينا المتنبي يهجو أهل مصر في قصيدته المشهورة، وتطورت في العصور المتأخرة إلى أن يهجو أهل كل بلد جيرانهم من البلد الآخر، فليعتبر القارئ إلى أي حد بلغ حقد هذا الرجل، وبذاءة لسانه مع أنه يدعي التزام المنطق العلمي، والبحث المنهجي..

وشيء آخر أن الرجل يكشف عما في خبيئة نفسه من تهالك على الشهرة ولو في الإثم والفجور فقد ادعى أن كتابه الأول أحدث ضجة لم يحدثها كتاب عربي من قبل إلا كتاب طه حسين!.. ويفتخر بأن كتباً ألفت في الرد على كتابه وأن مجلات تناولته بالنقد.. هذا هو أبو رية على حقيقته: جاهل يبتغي الشهرة في أوساط العلماء، وفاجر يبتغي الشهرة بإثارة

أهل الخير، ولعمري إن أشقى الناس من ابتغى الشهرة عند المنحرفين والموتورين بلعنة الله والملائكة والناس أجمعين.

إن هذا الرجل قد اشتهر بلا شك، فكتابه الأول اشترت أكثر نسخه إحدى السفارات الأجنبية في القاهرة وأرسلتها لتودع في مكتبات الجامعات الغربية فتكون بين أيدي الحاقدين على الإسلام ورسوله وصحابته، يستندون إليها فيما أورده في كتابه من أكاذيب وأباطيل، وكتابه الثاني قد اختفى من الأسواق تماماً برغم حداثة طبعه، ولم نستطع العثور على نسخة منه إلا بواسطة بعض أصدقائنا الشيعة، فليهنأ أبو رية فقد صارت كتبه توزع ـ لوجه الله!.. ـ في الغرب والشرق، وليفتخر بهذه الشهرة بكل ما يجب من تيه واعتزاز، ولكن هل نسي أنه أقسم في كتابه الأول بأنه لا يريد من نشر كتابه إلا وجه الحق والوصول إليه؟ فهل حدثت له إرادة الشهرة وحبها وبعد أن اشتهر كتابه الأول؟ أم كان يضمرها من قبل ويبدي خلاف ما يظهر؟ ومهما يكن من أمر فالله يعلم أننا لسنا له على شهرته من الحاسدين، بل من المشفقين المتألمين، ولعلّه هو لا يصدق منا هذا الكلام، فإن تصديق الشيء فرع عن تصوره، وفاقد الشيء لا يعطيه، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وأمر ثالث هو ما كشفت عنه مقدمة كتابه الثاني من أسباب جديدة لحقده عليّ، فقد قال: إنه زارني حين كنت في القاهرة عام ١٩٦١ في المستشفى الذي كنت أعالج فيه ـ وسماه بالمستشفى الإسرائيلي، مع أنه المستشفى العسكري ـ وأنه أرسل إليّ بعد ذلك بطاقة تهنئة بالعيد، ومع ذلك فلم أقدر له هذا الجميل بل عدت إلى مهاجمته في مقال نشر بجريدة «الأهرام» حينئذ.. وهذا هو أبو رية على حقيقته في شكل آخر.. رجل يرى الحق خاضعاً للمجاملات والزيارات، وأنه كان عليّ بعد أن زارني وهنأني بالعيد أن أسكت عنه وأن أتنازل عن رأيي فيه، أي مجاملة وأي سكوت عمن يقر عيون أعداء الإسلام بما كتب من تجريح لسنة رسول الله ﷺ وكبار رواتها وأعظم صحابته؟ أي مجاملة مع من يركب رأسه ويصر على الباطل ويطيل لسانه بشتم صحابة رسول الله ﷺ شتماً مقذعاً؟ لماذا نسكت

عنك؟ إنك حاربت الحق، وتجنبت الهدى، وأمسكت المعول ظاناً أن باستطاعتك أن تهدم صرح السنة الشامخ الثابت الدعائم، فكنت بذلك عدواً لله، لأن الله هو الحق، وعدواً لرسول الله ﷺ، لأنه رسول الهدى، وسنداً لأعداء الإسلام والله ينهى عن موالاتهم ويأمر بالتنبه واليقظة لدسائسهم، ففيم نسكت عنك؟ وفيم نجاملك؟ لا والله يا عدو الله!.. بل كشفاً لضلالك وتهديماً لآمالك، وتبياناً لكذبك وفجورك، حتى يرغم الله أنفك، ويخذل شياطينك، ويرد كيدك وكيد أعداء الإسلام من مستعمرين وشعوبيين إلى نحوركم خزايا موثقين بأغلال الجريمة التي تدبرونها في الظلام لهذه الأمة ولدينها، وكلما زدتم في الباطل عناداً، ازددنا بالحق استيثاقاً، وعليه ثباتاً، وعنه دفاعاً، غير عابئين بغيظكم وحقدكم وشتائمكم. بهذا أخذ الله منا العهد، وعلى هذا وعدنا بالجنة، ولن يرانا بعونه وتوفيقه مفرطين ولا مستسلمين ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧]. «لا تزال طائفة من أمتي - وفي رواية وهم من أهل الشام برغم أنف أبي رية - ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله»[1] وصدق الله ورسوله الكريم.

بقي أن أقول كلمة عن صدر الدين شرف الدين الذي احتضن كتاب أبي رية الجديد، وطبعه، وقدم له، واتهمني بأنني سأطعن أبا رية بالتشيع كما طعنته من قبل، وزعم أنه وجد فيه العالم المحقق الذي لا يشق له غبار، وقد عذرته في ذلك لأن له معنا قصة تحدثت عنها في العدد التاسع من السنة الأولى من مجلة حضارة الإسلام كشفنا فيها عن متاجرته بالعصبيات المذهبية كما هو شأن أمثاله، ولأني تحدثت في مقدمة كتابي

---

(١) أصل الحديث صحيح. رواه البخاري ومسلم وأحمد. وأما النص على أنها من أهل الشام فقد رواها البخاري في تاريخه (انظر تهذيب ابن عساكر لبدران: ١/ ٥٤ وانظر أيضاً: زاد المسلم ٥/ ١٩٣ نقلاً عن البخاري أنها من قول معاذ بن جبل رضي الله عنه، وانظر تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق للربعي للشيخ ناصر الدين الألباني ص٨).

«السنة» عن كتاب أبيه «عبد الحسين» في أبي هريرة، وهو الذي انتهى منه إلى تكفير أبي هريرة، وأنه من أهل النار ببشارة رسول الله ﷺ! . هكذا فعل (عبد الحسين) مع الصحابي الذي روى أكثر من حديث عن رسول الله ﷺ بحبه للحسين وأخيه، واحتضانه لهما، ودعائه لمن يحبهما، فلعبد الحسين من الله ما يستحق، ولقد كان كتابه عمدة أبي رية فيما كذب به على أبي هريرة، وفيما قاله عنه من بذيء السباب والشتائم، ولقد قلت هناك: إن أبا رية قد يرضي الشيعة فيما كتب ـ ولم أقل: إن أبا رية قد تشيع كما زعم صدر الدين ـ ولكنه بلا شك سيفتح عليهم باب الجدل، وسيثير ثائرة الجماهير في العالم الإسلامي الذين يرون في أبي هريرة أكبر صحابي حفظ سنة رسول الله ﷺ ورواها بصدق وأمانة إلى جيل التابعين، فليس من السهل عليهم أن يسمعوا هذا السباب الجارح المقذع في حقه، بينما يجب أن تنصب جهود المخلصين من أهل السنة، والشيعة إلى جمع الشتات وتوحيد الكلمة إزاء الأخطار المحدقة بالعالم الإسلامي وبالعقيدة الإسلامية من أساسها، وهي تهدد بخروج شباب الشيعة عن دينهم أكثر مما تهدد بخروج أهل السنة، وقلت: إنه من العبث أن يتظاهر بعض الناس بالرغبة في الوحدة وهم يؤلفون مثل هذه الكتب المثيرة الداعية للشقاق والنزاع، كما فعل عبد الحسين نفسه، فقد كنت أتحدث إليه في «صور» عن ضرورة وحدة الصف بين العاملين للإسلام، ووجوب عقد مؤتمر من علماء الفريقين لهذه الغاية فكان يبدي حماساً بالغاً لهذه الفكرة، بينما كان يطبع كتابه عن أبي هريرة للطبعة الثانية، ويبيح لجميع الناس ترجمة كتابه بمختلف اللغات ابتغاء الأجر والثواب عند الله تعالى! . .

هذا ما قلته عن عبد الحسين في مقدمة كتاب «السنة» ولا شك أن ذلك أغضب صدر الدين لأنه معجب بأبيه الإمام حجة الإسلام!، كما كان أبوه معجباً به جد الإعجاب في مقدمة كتاب ولده صدر الدين «حليف مخزوم» هذا الكتاب الذي جرد فيه صدر الدين أبا بكر وعمر وكبار الصحابة المبشرين بالجنة ممن توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راض من

فضائل الصدق والصراحة والوفاء والإخلاص للحق والغيرة على مصلحة الإسلام وهم أبرز وجوه حضارتنا وأكثرها إشراقاً، وأخلدها آثاراً، وأنبلها أخلاقاً باعتراف أشد الغربيين تعصباً على الإسلام وحضارته، واتهمهم بالمكر والخداع والسعي وراء المصالح الشخصية والكذب على الناس إلى آخر هذه الصفات التي يربأ هذا (الصدر) أن يتحلى بها أدنى الناس منزلة وصلة به. وهذا مما حببه إلى قلب أبيه عبد الحسين فيقول في مقدمة الكتاب المذكور: «قد قرأت ولدي صدر الدين فيما يقدمه من قصة عمار ابن ياسر أو قصة الإسلام في هذا الكتاب، وقرأته مئات المرات قبل ذلك ومن مارس كاتباً وكرر قراءته ووقف من حبه والإعجاب به عند حد، فإني أشهد أنني مارست صدر الدين وكررت قراءته ولم يقف حبي له وإعجابي به عند حد، بل كنت باطراد أجده نامياً صاعداً، كل سطر منه يفتح عليّ حباً جديداً، ويأخذني منه بإعجاب جديد شديد، بما ينشئ من آفاق ويولد من أبكار» فالحب والإعجاب متبادلان بين الابن وأبيه، فمن حقنا أن نعذر الصدر إذا غضب حين يهاجم الرأس، أما إشادته بعلم أبي رية رغم افتضاح جهله وانكشاف كذبه، فلا يخلو بين أن يكون من الجاهلين أو المتحاملين، وقاتل الله العصبية المذهبية الحاقدة التي رضيت بشتم قومها في الحاضر كما رضيت في الماضي أن تكون بالكوارث التي نزلت بهم من الشامتين.

وأخيراً فلا ندري أي (البطلين) نغبط؟ أنحسد (الصدر) على اهتدائه إلى هذا الكنز الثمين والعلم الغزير في (أبو رية)؟ أم نحسد (مجدد الإسلام) في القرن العشرين على أنه وجد أخيراً في (الصدر) من يقدر علمه ويعرف له فضله، ويطبع له كتابه؟ ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الزخرف].

أهم مراجع الكتاب

التفسير وعلومه:

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري (تحقيق محمود شاكر). ط. دار المعارف بمصر.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي. ط. الميمنية ١٣١٤هـ.
- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي. ط. البابي الحلبي ١٣٥٤.

الحديث وعلومه:

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر. ط. البهية ١٣٤٨.
- هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر. ط. المنيرية ١٣٤٧.
- إرشاد الساري على صحيح البخاري، للقسطلاني. ط. البولاقية الخامسة.
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، للكرماني. ط. المصرية ١٣٥١.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي. ط. المصرية ١٣٤٧.
- فتح الملهم شرح صحيح مسلم، تأليف شبير أحمد الديوبندي. ط. الهند.
- معالم السنن شرح سنن أبي داود، للخطابي. ط. العلمية بحلب.
- المنتقى شرح الموطأ، للباجي. ط. السعادة ١٣٣١.
- الفتح الرباني بترتيب وشرح مسند أحمد بن حنبل الشيباني، لعبد الرحمن البنا. ط. الإخوان.
- سنن النسائي. ط. المصرية.
- سنن ابن ماجه. ط. العلمية بمصر ١٣١٣.
- نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي. ط. المجلس العلمي بالهند ١٣٤٧.
- جامع المسانيد، للخوارزمي. ط. حيدر آباد بالهند ١٣٣٢.
- تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة. ط١ بمصر ١٣٢٦.
- شروط الأئمة الخمسة، للحازمي. ط. القدسي ١٣٥٧.
- القول المسدد في الذب عن مسند أحمد، لابن حجر. ط. الهند.

- البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث، لمحمد بن كمال الدين الحسيني نقيب الشام. ط. البهاء بحلب ١٣٢٩.
- مفتاح السنة، لعبد العزيز الخولي. ط. التجارية بمصر.
- عقود الجواهر المنيفة في أدلة أبي حنيفة، للمرتضى الزبيدي. ط. الإسكندرية ١٢٩٢.
- النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة، لمحمد زاهد الكوثري. ط. الأنوار ١٣٦٥.
- معرفة علوم الحديث، للحاكم (تحقيق معظم حسين). ط. القاهرة ١٩٣٧م.
- علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح). ط. الهند.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لابن كثير، شرح أحمد شاكر. ط٢ حجازي بمصر.
- طرح التثريب شرح التقريب، للحافظ العراقي. ط. مصر.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، للسخاوي. ط. الهند.
- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، للسيوطي. ط١ النمنكاني ١٣٧٩.
- مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، للسيوطي. ط. مصر.
- توجيه النظر إلى علوم الأثر، لطاهر الجزائري. ط مصر ١٣٢٨.
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، للقاسمي، ط. البابي الحلبي ١٣٨٠.
- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للكنوي. ط. الهند.
- الثقات، لابن حبان. (مخطوط بدار الكتب المصرية).
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي. ط. العثمانية بحيدر آباد ١٣٧٥.
- ميزان الاعتدال، للذهبي. ط. السعادة بمصر.
- تهذيب التهذيب، لابن حجر. ط. الهند.
- تذكرة الحفاظ، للذهبي. ط٢ النظامية بالهند.
- طبقات المحدثين، للسيوطي. (مخطوط بمكتبة الأزهر).
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر. ط. السعادة بمصر.
- الاستيعاب، لابن عبد البر. (بهامش الإصابة).
- الموضوعات، لابن الجوزي. (مخطوط بمكتبة الأزهر).
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي. ط. الحسينية بمصر ١٣٥٢.
- تذكرة الموضوعات، للفتني. ط. المنيرية بمصر ١٣٤٣.
- قانون الموضوعات، للفتني أيضاً. مطبوع مع تذكرة الموضوعات.
- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر. ط. المنيرية بمصر.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم. ط٢ البابي الحلبي ١٣٦٩.

- رسالة أبي داود في وصف تأليفه لكتاب السنن. ط. الأنوار بمصر ١٣٦٩.
- أضواء على السنة. محمود أبو رية. ط. مصر.
- ظلمات أبو رية أمام أضواء السنة المحمدية، لمحمد عبد الرزاق حمزة. ط. السلفية ١٣٧٩.
- الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبد الرحمن المعلمي اليماني. ط. السلفية ١٣٧٨.

العقيدة والفرق:

- منهاج السنة، لابن تيمية. ط. الأميرية ١٣٢١.
- الفرق بين الفرق، للبغدادي. ط. مكتب الثقافة الإسلامية بمصر ١٣٦٧.
- عقيدة الشيعة، تأليف (وايت. م. رونلدسون).

الفقه وأصوله وتاريخه:

- الرسالة، للإمام الشافعي (تحقيق أحمد شاكر). ط. البابي الحلبي بمصر.
- الموافقات في أصول الشريعة، للشاطبي. ط. التجارية بمصر.
- الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي. ط. صبيح بمصر.
- إحكام الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم. ط. السعادة بمصر.
- المستصفى، للغزالي. ط. الأميرية ببولاق ١٣٢٢.
- مسلم الثبوت. (بهامش المستصفى).
- الأسنوي شرح المنهاج، للسبكي. ط. السعادة بمصر.
- أصول السرخسي. ط. دائرة المعارف النعمانية بحيدر آباد بالهند.
- التقرير شرح التحرير. ط. الأميرية ببولاق ١٣١٦.
- التيسير شرح التحرير. ط. صبيح ١٣٥٢.
- إرشاد الفحول، للشوكاني. ط. البابي الحلبي ١٣٥٦.
- المحصول، للرازي. (مخطوط بدار الكتب المصرية).
- أعلام الموقعين، لابن القيم. ط. التجارية بمصر.
- الميزان، للشعراني. ط٤ السعيدية بمصر ١٣٥١.
- تبصرة الحكام، لابن فرحون المالكي. ط. مصطفى محمد بمصر.
- حجة الله البالغة، للدهلوي. ط. الخيرية بمصر ١٣٢٢.
- أصول الفقه، للشيخ محمد الخضري. ط. التجارية ١٣٥٢.
- تاريخ التشريع الإسلامي، للخضري. ط. التجارية ١٣٢٣.
- مذكرة تاريخ التشريع الإسلامي، للسايس والسبكي والبربري. ط. مصر.

- نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي، للدكتور علي حسن عبد القادر. ط. مكتبة القاهرة الحديثة بمصر.
- الأم، للشافعي. ط. الأميرية ببولاق ١٣٢٧.
- المبسوط، للسرخسي. ط. السعادة بمصر.
- الهداية، للمرغيناني. ط. البابي الحلبي بمصر.

التاريخ:

- تاريخ الإسلام، للذهبي. (مخطوط بمكتبة الأزهر، ودار الكتب المصرية، ودار الكتب الظاهرية بدمشق).
- الطبقات الكبرى، لابن سعد. ط. دار صادر ودار بيروت.
- البداية والنهاية، لابن كثير. ط. السعادة بمصر.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي. ط. المثنى والخانجي ـ مصر.
- تاريخ دمشق، للحافظ ابن عساكر. (مخطوط بمكتبة الأزهر ودار الكتب الظاهرية بدمشق).
- مقدمة ابن خلدون. ط. مصر.
- وفيات الأعيان، لابن خلكان (تحقيق محيي الدين عبد الحميد). ط. النهضة المصرية.
- فجر الإسلام، لأحمد أمين. ط٣ لجنة التأليف ١٣٥٤.
- ضحى الإسلام، لأحمد أمين. ط. الاعتماد بمصر ١٣٥٢.
- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر. ط. القدسي بمصر.
- الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان، لابن حجر الهيتمي. ط. مصر.
- مناقب أبي حنيفة، للموفق المكي. ط. الهند.
- تأنيب الخطيب، لمحمد زاهد الكوثري. ط. الخانجي بمصر.
- حسن التقاضي في سيرة أبي يوسف القاضي، لمحمد زاهد الكوثري. ط. الخانجي.
- بلوغ الأماني في سيرة محمد بن الحسن الشيباني، لمحمد زاهد الكوثري. ط. الخانجي.
- مجلة المنار، لرشيد رضا ـ مصر.
- تهذيب الأسماء، للنووي. ط. المنيرية بمصر.

الأدب:

- العقد الفريد، لابن عبد ربه. ط. لجنة التأليف بمصر ١٣٦٨.
- شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد. ط. البابي الحلبي بمصر.
- ومراجع أخرى تعرف من حواشي الكتاب.